الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة
دراسة حالة منظمة السلام الأخضر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم القانونية و الإدارية

تخصص النظام القانوني للبيئة

إعداد الطالبة
مقـــري وهيبـــة

تحت إشراف
الأستاذ دويني مختار

أعضاء لجنة المناقشة

د.ساسي محمد فيصل	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	رئيسا.
أ.دويني مختار	أستاذ مساعد	جامعة سعيدة	مشرفا ومقرار
د.حمداوي محمد	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	عضوا
أ.بلخير طيب	أستاذ مساعد	جامعة سعيدة	عضوا

السنة الجامعية 2014-2015

إهداء

إلى مشكاة دربي و نور حياتي والدتي الغالية

إلى من زرع فيا حب العلم و سهل لي سبيله أبي العزيز

و إلى كل أفراد العائلة كبيرا و صغيرا

و بالأخص أختي هدى

تشكر

بداية أشكر الله العليم الكريم الذي

سهل لي طريق العلم هذا و أعانني عليه

ثم أتقدم بالشكر إلى الأستاذ القدير المشرف على هذه المذكرة

الأستاذ دويني مختار

الذي لم يبخل بأي معلومة أو جهد في تأطيري

و توجيهي و مدي بمختلف المعلومات

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الكبير لأعضاء لجنة المناقشة

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في هذا الجهد

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ
اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ۙ﴿۱﴾ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ۙ﴿۲﴾
مٰلِكِ يَوْمِ الدِّيْنِ ؕ﴿۳﴾ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْنُ ؕ﴿۴﴾
اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ۙ﴿۵﴾ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ ۙ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّآلِّيْنَ ﴿۶﴾

المقدمة

ارتبط التـطور الحضاري للإنســان بمستوى تطور استغلاله لمختلف الم ــوارد البيئيـة و الثروات الطبيعية ، و كان تأثير الإنسان على البيئة محدودا لا يكاد يذكر في العصور الأولى من حياته على الأرض ، حيث لم تكن مشكلة تلوث البيئة و استنزاف مواردها واضحة , إذ كانت البيئة قادرة على امتصاص ملوثات في إطار التوازن البيئي الطبيعي إذن فظاهرة تلوث البيئة و استغلالها ظاهرة قديمة لازمت وجود الإنسان على سطح الأرض ، إلا أنها لم تكن تلفت الأنظار إليها فيما مضى نظرا لقلة الملوثات و قدرة البيئة على استيعابها .

غير أن هذا الوضع قد تغير مع تطور الحياة و المجتمعات, خاصة مع بداية الثورة الصناعية ودخول الإنسان عصر التطور العلمي والتكنولوجي الكبير في مختلف نواحي الحياة ، وبالنظر إلى التأثير السلبي للتنمية الصناعية و الحضارية و كذا سوء استغلال الموارد الطبيعية و سرعة استنزافها أصبحت ظاهرة التدهور التي تصيب مختلف العناصر البيئية من هواء و ماء و تربة و تنوع بيولوجي واضحة بشكل بارز و لم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية و من ثم اختل التوازن بين مختلف العناصر البيئية ،و أصبحــت هذه العناصر عــاجزة عن تحليل المخلفات و النفايـات الناتجــة عن النشاطات المختلفة للإنسان .

في هذا الإطار تعالت الأصوات المنادية بضرورة المحافظة على البيئة و حمايتها من التدهور ، و أصبحت البيئة و ما يصيبها من التدهور موضوعا للدراسات الأبحاث العلمية و الشغل الشاغل للباحثين و العلماء في مختلف المجالات بهدف الحد من هذا التدهور او التقليل منه على الأقل ، كما حضي موضوع البيئة بالاهتمام أيضا من قبل النظم القانونية المختلفة على المستوى العالمي أو على المستوى الوطني .

و نظرا لأهمية موضوع حماية البيئة فلقد استحوذ هذا المجال اهتمام الكثير من الدول و المنظمات الدولية و الأحزاب السياسية ، كما عملت المنظمات غير الحكومية أو كما يطلق عليها هيئات المجتمع المدني ذات البعد العالمي على حماية البيئة و

رعايتها و صيانتها ، و أخذت على عاتقها و اجب الدفاع عن حق من حقوق الإنسان و هو حق العيش في بيئة خالية من التلوث تسمح له بالحياة الكريمة .

و بدأت المنظمات الغير حكومية في البروز بقوة على المستويات المحلية و الدولية في عهد الثمانينات، أما التسعينات ترسخ دورها كما و كيفا، و أصبحت تحتل موقعا مؤثرا في السياسات و القضايا الدولية.

لكن الأدوار والمهام التي تقوم بها ارتقت بها إلى الصفة الدولية نتيجة قيامها بأعمال طوعية لا تهدف إلى الربح , واكسبها عملها الدؤوب مكانة هامة في سبيل نصرة القضايا الدولية العادلة و دفاعها عن حقوق الإنسان ووقوفها في وجه الانتهاكات و الممارسات الغير مسئولة اتجاه العديد من المسائل ، حيث حملت على عاتقها الدفع بالمشروعات في عدد من البلدان العالم في شتى المجالات لتصبح بذلك لسان حال المستضعفين في العالم ، بوصفها كعنصر فاعل في السياسات الوطنية و الدولية لما تملكه من قوة التأثير و الضغط على الحكومات و صانعي القرارات في سبيل الدفاع عن مسائل في إطار عملها .

و تقوم المنظمات غير الحكومية اليوم بادوار ايجابية متنوعة في أهدافها ووسائل عملها و مصادر تمويلها و قدراتها ، و قد مكنها ذلك من حصولها على دعم شعبي و احترام دولي بارز , مما كان له اثر على وضوح مساهماتها في الميادين المختلفة , و هو ما دعى المنظمات الدولية و الدول المتقدمة صناعيا ان تعتمد عليها كثيرا في تقديم مساعداتها و تنفيذ برامجها التنموية الموجهة للدول النامية مما اكسبها نفوذا في تلك الدول .

و ترجع الحكمة في الاعتماد على المنظمات غير الحكومية لكونها أكثر كفاءة و اقل بيروقراطية ، بحيث أصبح بإمكانها الوقوف في وجه الحكومات من خلال تقارير كاشفة لواقع و حقيقة العديد من القضايا و المسائل التي تمس كيان الإنسانية كالفقر و المجاعة و انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني , قضايا التنمية والتغيرات المناخية و الأوبئة ...الخ.

نتيجة لهذه الأدوار المهمة التي تلعبها المنظمات الغير حكومية في المجتمع الدولي المعاصر منحت نفسها ثقة لدى منظمة الأمم المتحدة التي أصبحت تعتمد عليها في الكثير من المسائل للنظر و المشاركة في البرامج الدولية و الإقليمية المختلفة و التعاون معـــها في مجال تبادل المعلومات و تقديم الخبرات و الاستشارات حول إعادة النظر في بعض نصوص القوانين الدولية و المحلية , ومنها حق الحضور في المؤتمرات العالمية و تقديم التقارير و إثراء المناقشات حول قضايا القانون الدولي, كما حصل في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاجتماعية، ومؤتمر بيكين المعني بالمرأة ،ومؤتمر الدوحة حول تمويل التنمية في أواخر 2008.

كما أنما تضطلع بدور هام وحيوي في إعداد و التفاوض في جملة من الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل والتنوع البيولوجي .. إلخ.

فضلا عن مساعداتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية ويتمحور عمل بعض هذه المنظمات في مسائل محددة من قبل حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة وتختلف علاقاتها بالمكاتب والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة باختلاف مكانها و أهدافها .

من ذلك كله كان لمسألة حماية البيئة في إطار عمل المنظمات غير الحكومية نصيب هام و بارز في سبيل الوقوف في وجه الانتهاكات الممارسة في حق البيئة ،وكانت الكوارث البيئية الحافز الذي دفع الأفراد والجماعات إلى التنبيه بمخاطر التلوث في البلدان الصناعية حيث شكلت في سنوات الثمانينات منظمات خاصة تعنى بحماية البيئة راحت تطالب بإتخاد إجراءات فعالة للحد من مخاطر التلوث البيئي وقد قامت منظمة الأمم بالإعداد لأول مؤتمر بيئي واسع عقد عام 1972 في مدينة ستوكهولم عاصمة السويد شاركت فيه 113 دولة .

ولقد برزت هذه المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة ثم انتشرت حمى الاهتمام بها إلى مختلف دول العالم ،بحيث لم يعد يوجد دولة إلا وفيها عدد من هذه

المنظمات ،ولقد تنادى أبناء الدول لتنظيم الجهود من أجل الحد من التصنيع وترشيده لما فيه من أضرار على البيئة ،وطالبو بوقف التدهور البيئي و التلوث الناجم عن الصناعات ،وشكلوا جمعيات وهيئات ومنظمات بيئية مما أضطر كثير من زعماء الدول أن يضمنوا خطبهم في الاحتفالات والمناسبات بعض الكلمات الداعية لحماية البيئة . و من أبرز هذه المنظمات منظمة السلام الأخضر التي ستكون محور دراستنا لما لها من دور رائد في مجال تحريك الرأي العام و المواجهة.

نتيجة ذلك جاء اهتمامنا بهذا الموضوع وفق اعتبارات موضوعية قائمة على العناصر التالية:

1-الرغبة في الوقوف على الدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعبه من اجل رفع مستوى الوعي ،والاهتمام الدولي بالمسألة البيئية ،وتأثيراتها على صناع القرار، سواء على المستويين الداخلي والدولي في ظل المشاكل البيئية التي يعرفها العالم المعاصر خاصة ظاهرة التغيير المناخي و الكوارث الطبيعية .

2-ازدياد حدة الانتهاكات و الممارسات غير المسئولة اتجاه البيئة خاصة في ظل التقدم الاقتصادي و الصناعي على حسابها،إذ رغم الجهود الوطنية والدولية إلا أن ذلك في تزايد رهيب يؤرق المجتمع الدولي و المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال .

3- إن استمرار هاته الانتهاكات دون إيجاد الحلول و تفعيل الدور التشاركي الدولي في ذلك يقودنا نحو مصير مجهول ، يحتم علينا العمل من اجل ضمان حق الأجيال المقبلة في بيئة صحية .

4- إن اقتحام مجال البيئة من طرف المنظمات غير الحكومية لم تمله ضرورة سد الفراغ فحسب بل أملته ضرورة المشاركة في واجبات ذاتية و إنسانية و اقتصادية و اجتماعية و أخلاقية و سياسية .

لمثل هذه الأسباب أخذت المنظمات غير الحكومية و على رأسها منظمة السلام الأخضر على عاتقها مهمة الدفاع عن البيئة و حمايتها على مستويات و مجالات

متعددة بصورة عملية و ميدانية و بكيفيات تتناسب و طبيعة الموضوع مما يتطلب الدراسة و البحث في هذا الجانب .

و لمعالجة هذا الموضوع يطرح علينا الإشكال التالي :

ما مدى أهمية الدور الذي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلعبه باعتبارها فاعل جدي في مجال حماية البيئة ؟ و ماهي الاستراتجيات التي تنتهجها في سبيل ذلك ؟

من خلال هذه الدراسة سنقوم بتسليط الضوء على المنظمات من حيث دورها و علاقتها بالمجتمع الدولي من منظور مساهمتها في حماية البيئة ، كما أنه لا يفوتنا أن نشير أنه لكثرة المنظمات غير الحكومية الناشطة في قضايا البيئة فان الدراسة لا يمكن أن تشمل فعالية كل هذه المنظمات لأن الإطار الشكلي للدراسة و مقتضيات البحث لا تسمح بذلك ، لذا سوف نركز على منظمة السلام الأخضر لما لها من تأثير بارز على المستوى الدولي. **فما لمقصود بهذه المنظمة و ما هي أهم القضايا البيئية التي تعالجها و ما هو دورها و ماهي مبادئها التي تعتمد عليها و ما هي أساليبها في معالجة المشاكل البيئية ؟**

أما بالنسبة للمنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج التحليلي لملائمته مع موضوع المختار تحقيقا لأهداف الدراسة المقترحة و هذا بالتطرق لمختلف المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة وتحليلا لبعض الوثائق الدولية الصادرة عنها بالخصوص .

و لتوضيح ذلك سوف نتعرض في موضوع الدراسة الى فصلين :

الفصل الأول : نخصصه لدراسة ظاهرة المنظمات غير الحكومية ، من خلال التطرق الى مفهوم المنظمات غير الحكومية، و علاقتها بأشخاص المجتمع الدولي(المبحث الأول)، ثم استراتجياتها المتبعة في مواجهة المشاكل البيئية ، ثم دورها في ارساء قواعد القانون الدولي البيئي (المبحث الثاني).

أما الفصل الثاني : فنخصصه لدراسة منظمة السلام الأخضر كعينة عن المنظمات الناشطة في مسائل البيئية ، و هذا بالتطرق الى مفهومها (المبحث الأول)، و إلى صور تدخلها و انجازاتها (المبحث الثاني).

الفصل الأول

ظاهرة المنظمات غير الحكومية البيئية

لم تكن المنظمات غير الحكومية وليدة الصدفة و انما جاءت نتيجة عوامل تاريخية تبلورت من خلالها معالمها في المجتمع الدولي ، حيث تمت تحت سرعة كبيرة و متزايدة ، متبنية في ذلك هموم المجتمع الدولي في مختلف الميادين .

فتحديد تاريخ ظهور أول منظمة غير حكومية ليس من الهين لنقص المعطيات الزمنية ، و علة ذلك أن الجمعيات الدولية و هي تسمية القديمة للمنظمات غير الحكومية لم تكن تثير أي اهتمام يذكر بسبب أن الأوضاع السياسية السائدة ، فالدولة تحتكر كل الوظائف الداخليةو الخارجية و لم تمنح لهذه الجمعيات الإطار القانوني لممارسة نشاطها .

التاريخ يثبت بأن التطور الفعلي لهذه المنظمات كان مع نهاية القرن السابع عشر ، بعد أن تأكدت في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدول لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير نفسه بنفسه أموره الذاتية و أن لا يترك للحكومة إلا القليل . و قد كان لمؤسسة الكنيسة دور ريادي في تفعيل العمل الخيري و الدعوى إليه ، فالتغيرات التي مست الساحة العالمية في مجال حقوق الإنسان و ما ميزته من تجاوزات ،أدى إلى ظهور تجمعات دولية غير حكومية ، و من بين الحركات الإنسانية المستقلة عن المؤسسات السياسية والدينية منظمة الصليب الأحمر في جنيف سنة 1830 بالإضافة إلى اتحاد التلغراف الدولي سنة 1856 ،و اتحاد البريد العالمي 1874 ، و الاتحاد الدولي للتعريفات الجمركية 1890، و منظمة العمل الدولية 1919 .....الخ. و من يومها عرف العمل الإنساني تطورا مع ظهور المنظمات غير الحكومية ، حيث زاد عددها بسرعة نظرا لسهولة الاتصال بين أجزاء العالم [1].

فبعد الحرب العالمية الثانية ازداد عدد المنظمات غير الحكومية و أصبحت لها مكانة متميزة في النظام الدولي ، فإذا كان في سنة 1948 عدد المنظمات غبر الحكومية التي منحت المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي قد

[1] بشير البرغوثي ، عصام محمد الغزاوي ، المنظمات غير الحكومية و حكم القانون نحو قانون عالم و موحد ، المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ،ص 26.

وصل إلى 41 فإن سنة 1968 بلغ 375 ، أما في 2007 فهي تفوق 3053 منظمة ، و قد تباينت ميادين الاهتمام بالنسبة لهذه المنظمات ، فقد ظهرت العديد من التنظيمات غير الحكومية مهتمة بمجال حقوق الإنسان كالفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، منظمة أطباء بلا حدود سنة 1971 ، منظمة قانونيون بلا حدود سنة 1992 ، كما ظهر نوع من المنظمات غير الحكومية المتخصصة و التي تختص بمجال محدد من مجالات حقوق الإنسان ، كحماية حقوق معينة و من أمثلة هذه المنظمات منظمة العفو الدولية سنة 1991 و التي تهتم بقضايا السجناء السياسيين، و منظمة السلام الأخضر و المهتمة بقضايا البيئة و مكافحة التلوث [1].

و بذلك فان خوض المنظمات غير الحكومية لمجال حماية البيئة يعبر في الأصل عن الدفاع عن قضية حساسة من القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان ، و تجدر الإشارة إلى أن منظمات غير الحكومية كان لها السبق في مجال حماية البيئة غير أن دورها لم يظهر بشكل واضح إلا بعد توفر الظروف الملائمة لتكريس الحماية على الساحة الدولية ، و منه تتدخل هذه المنظمات نتيجة زيادة الانتهاكات التي تطال البيئة الطبيعية ، و ما تتعرض له من استنزاف في كل الدول دون استثناء .

و لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ظاهرة المنظمات غير الحكومية، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى تعريفها الفقهي ثم تعريفها القانوني ثم نتعرف على خصائصها ثم إطارها القانوني، و علاقتها بالدول و المنظمات الدولية الحكومية. ندرس في المبحث الثاني جهود المبذولة لهذه المنظمات من خلال التطرق إلى إستراتجية عملها و دورها في تطوير القانون الدولي البيئي .

[1] أخام مليكة , دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الطفل , رسالة دكتوراه , كلية الحقوق , جامعة البليدة . 2008 ص 46 .

المبحث الأول:

ماهية المنظمات غير حكومية

بعدما كانت الدولة و لفترة طويلة الشخص القانوني الدولي الوحيد محلا للدراسة و البحث شدت ظاهرة الكيانات الجديدة التي عرفها المجتمع الدولي كالمنظمات الدولية الحكومية و الشركات التجارية العالمية و المنظمات غير الحكومية انتباه و اهتمام الكثير من الباحثين بل و أثار مصطلح المنظمات غير الحكومية جدلا فقهيا واسعا حول المركز القانوني الذي قد تتمتع به باعتبار أن هذه التسمية قد تمنح لها صفة التواجد بصورة موازية للدولة ،مما قد يخدش مبدأ ظل لدى الدول متمثلا في السيادة التي من خصائصها عدم وجود قوة موازية أو مضادة لإرادة الدولة ، فهذه المنظمات ينظر اليها بنوع من الحذر من قبل الدولة ، فتعتبر بديلا عنها للقيام ببعض الأدوار و الوظائف التي كانت الى وقت كبير حكرا على الدول ، و هو ما يجعلها تحتل مراكز حساسة ، و مؤثرة ، لذا أصبحت المنظمات غير حكومية في البلدان المتقدمة أحيانا منافسا للسلطة و بامكانها تحويل الرأي العام .

و لإزالة هذا الالتباس حول حقيقة المنظمات غير الحكومية نتطرق إلى مفهوم المنظمات غير حكومية بما فيها التعريف بها و خصائصها و الإطار القانوني لها (المطلب الأول) و الى علاقاتها فيما بينها و بين أشخاص المجتمع الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

مفهوم المنظمات غير حكومية

لتبيان مفهوم المنظمات غير الحكومية نقدم أهم التعريفات الواردة اعتمادا على معايير مختلفة ، حيث لا نجد تعريفا مانعا جامعا لها ، و نخلص إلى أهم الخصائص التي تميزها ، و إلى الإطار القانوني للمنظمات غير حكومية .

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير حكومية و خصائصها.

يظهر لنا تعريف المنظمات غير حكومية من خلال التطرق الى التعريف الفقهي و القانوني

أولا: التعريف الفقهي و القانوني.

عرفها الأستاذ **مارسال مارل** بأنها: " كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمـــة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح و الكسب " [1] فهــذا التعريف أضاف الصـــفة الاستمرارية حتى يميز المنظمات غير الحكومية عن المؤتمرات و الائتلافات التي قد تنشأ في المناسبات محددة لتحقيق أهداف معينة .

و يعرفها **الأستاذ محمد بو سلطان** بأنها : " عبارة عن تنظيمات خاصة أو جمعيات أو اتحادات في إطار القانون الوطني يقع مقرها الرئيسي في إحدى الدول و تخضع لقانون هذه الدولة (الدولة المقر)لكن عمليا لها امتداد جهوي أو عالمي نظرا للمهام التي تعتزم القيام بها ، و قد تشكل بها فروع في مناطق أو دول أخرى

1 مارسال مارل . سوسيولوجي العلاقات الدولية.ترجمة حسن نافعة .دار المستقبل العربي . الطبعة الأولى.سنة 1986 ص 381.

" [1] من خلال التعاريف السابقة نجد أن أصحابها حاولوا إعطاء تعريف للمنظمات غير الحكومية من خلال تعداد عناصرها لإيجاد تعريف لها .

أما **المعهد القانون الدولي** فعرفها وفقا لمشروع اتفاقية بشأن المؤسسات الدولية على أنها : " عبارة عن مجموعة من الأشخاص أو الجماعات التي تتكون بصورة حرة من قبل الأفراد ، و لا تسعى إلى تحقيق الربح ، و تمارس نشاطها على الصعيد الدولي من أجل المنفعة العامة و ليس من اجل شعب أو دولة معينة"[2].

إن هذا التعريف قد أبعد المنظمات ذات الطابع الوطني من صفة المنظمة غير حكومية و أضفت هذه الصفة على المنظمات الدولية فقط.

في حين إن **الاتحاد الجمعيات الدولية** – منظمة غير حكومية– يعرفها بأنها: "جمعية مكونة من ممثلين منتمين لدول مختلفة و هي دولية من خلال أعمالها و مصادرها و تمويلها و تركيب ادارتها و ليس لها هدف الربح أو الكسب و تنفيذ من مرتبة استشارية لدى منظمة حكومية" .

فهذا التعريف ينزع صفة المنظمات غير الحكومية على التنظيمات التي ليس لها دور استشاري لدى المنظمات الدولية الحكومية.

و يؤكد الأستاذ محمد بجاوي غياب تعريف واضح للمنظمات غير الحكومية في القانون الدولي لهذا يقترح مجموعة من الملاحظات تسمح لنا بتحديد مفهوم المنظمات غير حكومية **هي: " التي يتم ادارتها من طرف أشخاص يتقاسمون هدفا موحدا و عملا مشتركا ، و أنها تشكل وفق قوانين دولة معينة لكي تتحصل على الشخصية القانونية ، و ان اغلب هذه المنظمات لها هدف أو عمل محدد و هناك بعض المنظمات لها مواضيع مختلفة تهتم بها "**[3] .

أما فيما يخص التعريف القانوني

1 بوسلطان محمد. مبادئ القانون الدولي العام . الجزء 2.دار الغرب للنشر و التوزيع . الجزائر . ص 298
عمر سعد الله .قانون المجتمع الدولي المعاصر. طبعة 2ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2005 ص314 2
3 Mohamed bedjaoui . droit international tome01 edition pedon .Paris .1991.p 69

ميز المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها : كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب الاتفاقات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي تقبل أعضاء تقوم يتعيينهم السلطات الحكومية ، شريطة أن لا يتدخل هؤلاء في حرية التعبير التي تتمتع بها هذه المنظمات "[1]

لقد ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات غير حكومية بالدول من خلال تعيين ممثلين فهو ينصب في مفهوم سلبي، يجعل من المنظمات غير حكومية مضادة للحكومات (Antigouvernemental)

فالتوجه السلبي لا تتبعه أغلب المنظمات فرغم أنه لم يتم نفي مشاركة ممثلين للحكومات تبقى الصفة غير حكومية الخاصية الأساسية لهذه المؤسسات التي تعمل في إطار المبادرات الخاصة، و تفتح المجال المشاركة المباشرة لأفراد و جماعات في الميادين مختلفة للحياة الوطنية و الدولية.

وقد تبنى المجلس الأوربي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوربية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير حكومية، و التي تعتبر منظمة غير حكومية هي:"كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها مجموعة من الشروط:

– يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح و ذو فائدة دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين.

– أن تكون فد نشأت في دولة ما و بالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة ، أي أنه حين تبدأ المنظمة عملها يستوجب عليها الحصول على موافقة الدولة التي تحتوي على مقرها حسب القوانين الداخلية لهذه الدولة .

– أن يكون مقر متكيف و متوافق مع مجتمع دولة ما ، و مقرها الحقيقي على أرض هذه الدولة أو دولة أخرى .

1 القرار رقم 1226 لسنة 1968 اللاغي لقرار 288 رقم لسنة 1950 و الذي اعاد فيه المجلس تحديد المبادئ المسيرة لاعتماد المنظمات غير الحكومية.

و يجدر الإشارة إلى أن التعاريف سالفة الذكر تخص المنظمات غير الحكومية الدولية ، أما المنظمات ذات الطابع الوطني فتأخذ تعريف الجمعيات و هي تختلف من تشريع إلى أخر .

فيعرفها القانون الفرنسي بأنها : " اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يشتركون بشكل دائم من أجل تحقيق أهداف مشتركة غير تحقيق ربح" و يعرفها القانون المصري بأنها:" تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعات تنظيم مستمر لمدة معينة ، أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو أشخاص اعتبارية ، أو منهما معا لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة و ذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي "[1].

بالنسبة للمشرع الجزائري فانه يعتبر حق تأسيس الجمعيات من بين الحقوق الإنسانية المعترف به دستوريا [2]، و تعرف الجمعية : تعتبر جمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعية أو معنوية على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة و يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا لغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة و تشجيعها، لاسيما في المجال المهني و الاجتماعي و العلمي و الديني و التربوي و الثقافي و الرياضي و البيئي و الخيري و الإنساني " .[3]

1 أخام مليكة . دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الطفل ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق . جامعة البليدة 2008، ص 57.

2 المادة 43 من الدستور الجزائري 28نوفمبر 1996 ، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، ج.ر عدد 76 ، لسنة1996 . المعدل بموجب القانون رقم 08-19 ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، ج.ر عدد 63 ، لسنة2008

3 المادة 02 من قانون رقم 12 - 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية - العدد 02 بتاريخ الأحد 21 صفر 1433 - 15 يناير 2012.

3 toute organisation qui n’est pas crée par voie d’accords intergouvernement aux sera considéreé comme une organization nongouvernemental international) قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في 1950

أما بالنسبة إلى التسمية تعتبر الأمم المتحدة منبع تسمية المنظمات غير الحكومية إلا أن كلمة الحكومية هي بديل لكلمة دولة باللغة الانجليزية خاصة عند أمريكا الشمالية و الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن السلطة التنفيذية التي تعبر عنها نفس الكلمة (الحكومية عند الناطقين باللغة الفرنسية) و بالتالي كان التعبير هو منظمة غير خاضعة للدولة أكثر دقة[1]. و ذو معنى حقيقي معبر عن المصطلح.

و ختاما لذلك فأن المصطلح المنظمات غير الحكومية هو الأكثر شيوعا على المستوى العالمي فقد استعمل في وثائق الأمم المتحدة و في الدوائر الأكاديمية ، كما أنه يميز بين تلك المنخرطة في مجالات العمل الدولي ، و التي لها نفس معاني و صفات المنظمات غير الحكومية – التمييز بالنسبة للشركات غير الوطنية الذي لا يميزها عنها الا طابعها المجاني بحيث لا تهدف الى تحقيق ربح – و في ضوء ما تقدم يمكن وضع تعريف مختصر لهذه المنظمات كالاتي : "**المنظمات غير حكومية هي اتفاق مجموعة أشخاص على وجه الاستمرار خارج الاطار الرسمي الحكومي لا يستهدف الربح أو الوصول الى السلطة و انما تحقيق مصلحة انسانية ، او اهداف عامة بالوسائل السلمية** ".

ثانيا: خصائص المنظمات غير الحكومية .

من خلال التعاريف السابقة يمكن تبيان أهم خصائص المنظمات غير الحكومية.

1-غياب الاتفاق الحكومي

أي إبعاد أي تدخل حكومي في إنشاء هذه المنظمات أو السيطرة عليها ــو تسييرها بخططها و برامجها ، و إنما تنشا عن طريق المبادرة الخاصة من طرف أشخاص خارج أي تأطير من الدول ، و هذه الخاصية هي التي تميزها عن المنظمات الحكومية ، فالأصل في فكرة المبادرة الخاصة تعني من يقوم بالخطوة الأولى لإنشاء هذه المنظمة كما هو الحال في نشأة منظمة العفو الدولية إلا أنه يرد على هذه القاعدة

استثناءات لأنه توجد منظمات دولية غير حكومية نشأت بتحريض من حكومات الدول الموجودة فيها،[1] مثل منظمة الأمريكية مؤسسة تنمية إفريقيا التي أسست من طرف الكنغرس الأمريكي [2] ، كما توجد بعض المنظمات غير حكومية تكونت بتحريض من المنظمات الحكومية مثل الجمعية العلمية التي نشأت تحت وصاية الأمم المتحدة للتربية و العلوم و الثقافة (UNESCO).

2- هدفها ليس نفعي

بمعنى الطواعية أي طابعها تبرعي لا يهدف الى تحقيق ربح مادي [3]، لأنها تقوم أساسا على دعائم العمل التطوعي الجماعي الناشئ عن الرغبة في التعاون و التضامن من أجل قضية معينة، فهذه الخاصية تميزها عن الشركات التجارية و المدنية [4]، هذا لا ينفي ان المنظمات غير الحكومية تقدم بعض الإصدارات الخاصة من كتب و منشورات و تقوم ببيعها لدعم ميزانيتها ، فهي لتكتفي بالهبات و اشتراكات منخرطيها و غالبا ما تكون أسعار هذه الإصدارات موجهة لسد أعباء الطباعة و النشر [5]

3- الكيان الدائم

1 حمليل صالح . المنظمات غير الحكومية و مسألة حقوق الانسان ، مجلة الحقيقة ، العدد السابع ، ديسمبر 2005 جامعة أدرار . ص 378

2 هذه المنظمة تتسلم تمويلاتها من الكونغرس الأمريكية ، و هي مطالبة بالإعلان عن طرق صرف هذه الأموال في افريقيا لكنها نع ذلك تعتبر منظمة غير حكومية .

3 عمر سعد الله . المرجع السابق . ص 27

4 عبد الرزاق السنهوري.الوسيط في شرح القانون المدني.دار الاحياء الثراث العربي. مصر.بدون طبعة.1967.ص 230.

5 هذا يدخل ضمن نظام التمويل الذي تعتمد عليه المنظمات غير الحكومية – الاشتراكات السنوية لأعضاء المنظمة الدولية و المنخرطين من الأفراد و الجماعات المنتشرين في جميع أنحاء العالم – التبرعات لتغطية نفقات المشاريع الانمائية أو الاغاثية كالحملات التي تقوم بها لمكافحة المجاعة كما تستفيد من اعانات بعض الدول كما تتحصل المنظمات غير الحكومية الدولية التي لها مركز استشاري في الأمم المتحدة على مساعدات مالية .

تمتاز المنظمات غير حكومية بطابع الديمومة فهي تشكل بناءا أساسيا و جهازا إداريا و بشريا قائما على أسس و قواعد لا تجعله يختلف عن باقي المنظمات و الهيئات الدولية ، المشكل من إدارة و مقر توزع الأعمال و المهام على مختلف أعضائه بشكل منظم ، و لها فروع في كثير من الدول ، فالمنظمات غير حكومية منظمات دائمة و ليست وليدة ظرف معين تنشأ معه و تزول بزواله ، فبهذا البناء المؤسساتي أصبح الكثير من المنظمات غير الحكومية قوة و نفوذ ما جعل منها تفرض وجودها في كثير من الدول العالم خصوصا في الدول الكبرى[1].

4- الطابع الدولي

لا يمكن أن يقوم أي تنظيم على المستوى الدولي إلا إذا تعدى الحدود السياسية للدولة الواحدة، و لعنصر الدولية أهمية كبيرة في تعزيز قوة و فعالية المنظمات غير الحكومية و التأثير على المجتمع الدولي ، و إلى جانب الطابع الدولي الذي يجب أن يتوفر في المنظمات الدولية غير حكومية ، يجب أن يكون عملها الذي يجب أن تقوم به أو بأدائه في دولتين على الأقل ، حسب المادة الأولى من اتفاقية ستراسبورغ فرنسا سنة 1986.، و ثلاث دول حسب تعريف الاتحاد الدولي للجمعيات، مع اشتراط أن يكون لديها عدد من المنخرطين المباشرين من جنسيات مختلفة،كما اشترط المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو أن تضم نسبة كبيرة من المجموعات أو الأفراد، كأعضاء منضمين من بلاد متعددة، و تعتبر دولية من حيث الموارد المالية التي يجب أن تحصل عليها من ثلاث دول على الأقل ،

فالعمل على المستوى الدولي هو الذي يميز المنظمات غير الحكومية الدولية عن المنظمات الوطنية ، و التي تشترك معها في الخصائص الأخرى.

5-الطابع الخاص في إنشائها

1 ريمون حداد. العلاقات الدولية .طبعة 01.دار الحقيقة . بيروت .2000 ص 384.

حيث أن المنظمة الدولية غير الحكومية لا تنشأ من فراغ و لكنها تنشأ كجمعية في ظل نظام قانوني وطني خاص ،و تكون تابعة للدولة التي نشأت فيها ، و لا تعتبر ناشئة في ظل القانون الدولي ، فتنشأ المنظمات غير حكومية ــ عموما في الدول استنادا إلى قانون الجمعيات غير الهادفة للربح فهي بذلك تختلف من دولة إلى أخرى ، و بهذا فالنظام القانوني لهذه المنظمات يرتبط بالقانون الداخلي لكل دولة من حيث التأسيس و الحل و التسجيل و المركز القانوني و ليس الى القانون الدولي[1] .

الفرع الثاني: الإطار القانوني للمنظمات غير حكومية

بعد تبيان معنى المنظمات غير الحكومية وتطرقنا إلى تعاريفها وخصائصها سندرس في هذا النوع الإطار القانوني لهذه المنظمات بمعنى الأساس و الطبيعة القانونية لهذه المنظمات ثم النظام القانوني.

أولا: الطبيعة القانونية للمنظمات غير الحكومية

من المتفق عليه أن الطبيعة القانونية هنا تكمن في الشخصية القانونية بمعنى القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل النزاعات فضلا عن إمكانية تولي التصرفات القانونية ورفع الدعاوى أمام القضاء.

فإذا كان الفقه التقليدي يثبت للدول فقط الشخصية القانونية الدولية فإن تلاحق الأحداث وتطور الحياة الدولية أفضى بلا جدال إلى اهتزاز الاعتقاد الذي رسخ في الفقه التقليدي، لهذا اختلف الفقه في إمكانية تمتع المنظمات غير الحكومية بالشخصية الدولية أسوة بالدول[2].

1 أخام مليكة .المرجع السابق.ص 49 .

[2] شعشوع قويدر ، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي ،رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة تلمسان ، 2013 ، ص 38.

الرأي المنكر لشخصية المنظمة الدولية غير الحكومية

ويرجع ذلك إلى تنوع المركز القانوني الذي اكتسبته المنظمة غير الحكومية من انتمائها للقانون الداخلي الذي تأسس بنيانها وتنظيمها وفقا لأحكامه فضلا على العضوية فيها للأفراد وليست الدول، وبالتالي لا تعتبر شخصا من أشخاص القانون الدولي، فهي لا تتمتع بالشخصية الدولية، فأعضاؤها لا يتمتعون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، والعقود المبرمة مع الدول هي عقود داخلية وليست دولية ، فالشخصية الدولية تقتصر على الدول وعلى المنظمات الحكومية الدولية.

الرأي المؤيد للاعتراف بالشخصية الدولية للمنظمات غير الحكومية

وهذا لأن القانون الدولي قد اعترف للمنظمات الحكومية بالشخصية القانونية الدولية بالقدر اللازم لممارسة نشاطها وتحقيق أغراضها فهذا يعني ان الاعتراف بالشخصية القانونية هي مسألة مرتبطة باحتياجات المجتمع، وبالتالي القانون هو صدى المجتمع ولابد من ايجاد تصور جديد يخرج عن الأحكام التقليدية، خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها القانون الدولي بازدياد حجم المنظمات غير الحكومية.

و هناك الرأي الذي يقوم على الاعتراف العملي للشخصية القانونية الدولية للمنظمات غير الحكومية

إن التوجه الحديث المؤيد لتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالشخصية الدولية دعمته الممارسات الدولية، والآثار العملية والميدانية حيث دخلت منظمات دولية غير الحكومية مسرح السياسة الدولية، فقد بدلت جهود دولية بخصوص النظام القانوني للمنظمات غير الحكومية تجلت في جملة من مشاريع الاتفاقيات منها مشروع المؤتمر العام للمنظمات غير الحكومية ذات مركز استشاري 1948 جنيف ، ومشروع اتحاد الجمعيات الدولية لسنة 1939.

وتبقى أهم الجهود المسجلة على مستوى مجلس أوربا في 1985 حيث اعتمدت لجنة الوزراء الاتفاقية الأوربية حول الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير

الحكومية ودخلت حيز التنفيذ في 1991.هذه المواقف لم تحقق تغيير خاص بالاعتراف بالشخصية القانونية.

وفي غالب الأحيان تتعرض هذه المنظمات إلى التشريع المعمول به في دولة المقر، وبالتالي تعتبرها الدول مجرد هيئات تعمل تحت تشريعاتها الداخلية.[1]

ثانيا: الأساس القانوني للمنظمات غير الحكومية

و من ما سبق فأن الأساس القانوني للشرعية الدولية للمنظمات غير الحكومية قد تحققت باعتماد ميثاق الأمم المتحدة في الديباجة التي استهلت نحن شعوب ، فقد استعملت لفظ الشعوب و لم تستعمل لفظ الدول أو الحكومات مما يوحي باعتراف بها لأنها ممثلة لشعوبها ، و معبرة عن إرادتها ، كما تضمنته المادة 71 من الميثاق، اعتراف صريح،- بمنحها مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتحدة -بوجود هذه المنظمات في ميادين مختلفة كما يعتبر مجالا لتقوية شرعيتها على المستوى الدولي و تثبيت مكانتها[2] .

كما نصت المادة 34 من اتفاقية الأوربية على حق اللجوء إلى المحكمة لأي شخص طبيعي و لأية منظمة غير حكومية او لأية مجموعة من الأفراد تدعي بأنها ضحية أحد الأطراف السياسية المتعاقدة للحقوق التي تعترف بها الاتفاقية و بروتوكولاتها و تتعهد الأطراف السياسية المتعاقدة بألا تعرقل بأي وسيلة الممارسة الفعلية لهذا الحق ".

و نصت المادة 10 من الميثاق الأفريقي[3] :" يحق لكل انسان أن يكون بحرية جمعيات مع الأخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون" .

1 محاضرات،د حمدوش رياض، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ، كلية الحقوق قسنطينة,

2 عميمر نعيمة . أطروحة الدكتوراه .ديمقراطية الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ،2007.

3 تمت إجازة هذا الميثاق من قبل مجلس رؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في كينيا في يوليو 1981 صادقت عليه الجزائر في 1987 و دخل حيز التنفيذ في 1986.الجريدة الرسمية 06 لسنة 1987.

و المادة 20 الفقرة 01 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1978:" لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات و الجماعات السلمية.[1]

كما نصت المادة 21 من الإعلان :" لك ل شخص حق المشاركة في ادارة شؤون العامة لبلده إما مباشرة ، و إما بواسطة ممثلين يختارون بحرية ".[2]

و تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية نصا مشابها . إن الأسس والأسانيد القانونية التي قامت عليها الجمعيات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية سواء كانت وطنية أو دولية تضفي على عمل هذه المنظمات الشرعية، التي تسمح لها بمزاولة نشاطها والاعتراف بها محليا ودوليا، وهو ما يسهل سبل التعامل معها من جهة، ومن جهة أخرى يحدد الإطار الذي تتحرك من خلاله، وهو ما جعل المنظمات غير الحكومية تلتزم بتحقيق بعض المبادئ هي في نفس الوقت غايات تسعى لبلوغها.

المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها وبالمجتمع الدولي.

إن التعاون الدولي في مجال حماية البيئة وعلاقته المباشرة بتدعيم وتعزيز التنمية المستدامة كانا من أهم أهداف المنظمات غير الحكومية ،وفي سبيل ذلك عكفت هده الأخيرة على تقوية علاقاتها سواء مع الدول أو مع المنظمات الدولية الحكومية الداعمة لقضايا البيئة، على غرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة .أو توطيد العلاقة مع المنظمات غير الحكومية فيما بينها .

الفرع الأول: علاقة المنظمات غير الحكومية مع أشخاص المجتمع الدولي

أولا:علاقة المنظمات غير الحكومية مع حكومات الدول

1 Article 20 « toute personne a la droit a la liberté de réunion et d’association pacifique ».

.2 article21 « tout individu a droit a la liberté d’ opinion et d’expression »

واقع الأمر إن هده العلاقة ليست ذات طبيعة واحدة، وإنما تتباين هذه العلاقات في طبيعتها من حالة لأخرى، وهذا التباين نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات المتعلق بتوجهات النظام السياسي للدولة وبطبيعة النشاط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية.

فبعبارة أخرى أكثر بيانا وتفصيلا فالعلاقة مثلا بين المنظمات غير الحكومية ودول العالم الثالث والدول غير الديمقراطية تقوم على أساس من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادلة، فالمنظمات من جانبها لا ترى في حكومات هذه الدول إلا حجر عثرة يحول بينها وبين تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إنشاءها ، حيث لا تنظر حكومات هذه الدول إلى تلك المنظمات إلا معاول هدم تستخدمه القوى الخارجية لزعزعة الاستقرار الداخلي والتهديد بالأمن والسلامة الوطنية للدول ،حيث أن الملاحظ في الديمقراطيات الفردية تسمح للمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى أجهزة صنع القرار عن طريق المذكرات والبرقيات مما يتيح لهذه المنظمات إن تنتقد السياسات الحكومية .

فالعلاقة بين المنظمات غير الحكومية و حكومات الدول علاقة متناقضة و معقدة الى حد كبير ، فأحيانا تكون تعاونية و أحيانا أخرى صراعية و أحيانا قد تنطوي على بعض التضارب فلا يوجد نمط واحد للعلاقة، فهي تختلف من دولة الى أخرى ومن نظام سياسي ومن طبيعة كل مجتمع و حكومة.

ومن الصور والأشكال التي تتخذها العلاقات المتبادلة:

أولا: لكل منظمة غير حكومية ان تتخذ مقر في دولة سوآءا للمركز الرئيسي أو لأحد فروع المنظمة، فيتسنى لها تفعيل وتعزيز علاقاتها بمسؤولين في الدولة المعنية وبالتالي تمكينها من الإطلاع على مهام عملها على نحو منتج وفعال.

ثانيا: أيضا اتصالات المنظمات غير الحكومية بحكومات الدول بواسطة مذكرات وبرقيات بناءا على رصد وتتبع الحالة المعنية في البلد المعني، ويكون ذلك بإرسال خبراء او لجان تقصي الحقائق.

ثانيا: علاقتها بالهيئات الدولية ذات الصلة بالبيئة.

لقد تبلورت علاقة المنظمات غير الحكومية بالمنظمات الحكومية الدولية في فترة الأمم المتحدة، والتي أكدت هذه الأخيرة في ميثاقها على وجود علاقة رسمية. وقد سعت إلى تعزيز شراكات مع المنظمات غير الحكومية وترقية التعاون الدولي في مجال البيئة.

1 ــ علاقتها مع هيئة الأمم المتحدة

لقد كرست المادة 71 من الميثاق مبدأ الاستشارة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات غير الحكومية، فنظام الاستشارة هو نظام خاص بالمنظمات غير الحكومية و هو يختلف عن نظام المشاركة دون حق التصويت الذي يعطى للدول غير الأعضاء في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي [1].

و قد تم إصدار القرار 31/1996 لتبيان وتنظيم هذه الاستشارة و من اهم مظاهر الاستشارة مع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي:

ا) السماح لهذه المنظمات المشاركة في أشغال المجلس حسب مجالات اختصاصها.

ب) تتلقى هذه المنظمات جدول الأعمال المؤقت، كما يمكنها أن تقترح على اللجنة المكلفة بالمنظمات غير الحكومية دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيل المسائل التي تهمها على الجدول.

ج) وتشارك هذه المنظمات في تقديم مراسلات كتابية تهم اشغال المجلس كما يمكن لها ان تبعث ملاحظين الى الجلسات التي تعنى بمسائل اختصاصها، وتعيين ملاحظين مفوضين لحضور الجلسة العامة.

وتنفيذا لذلك حدد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي شروطا و كيفيات للتعاون بين منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية غير الحكومية في عام 1950 و في عام 1967 أيضا، حسب التصنيف التالي:

- المنظمات الواردة في القائمة الأولى :

1 انظر نص المادة 96و المادة 70 من ميثاق الأمم المتحدة.

تسمى منظمات الفئة الأولى ذات المعاملة التفضيلية من جانب المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، و لها حق تسجيل بعض المواضيع على جدول أعمال الفروع التي تتعامل معها، و منها المنظمات التالية :

- ❖ التحالف التعاوني الدولي.
- ❖ الغرفة التجارية الدولية.
- ❖ الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.
- ❖ الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين.
- ❖ الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية.
- ❖ الاتحاد الدولي للسلطات المحلية.
- ❖ المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال.
- ❖ الاتحاد البرلمانات.
- ❖ الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

المنظمات الواردة في القائمة الثانية :

- ❖ يتوقف حقها على المشاركة في الاجتماعات و أخذ الكلمة و تقديم الخطابات، و هذا يعطيها مكانة الملاحظ. و من بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و منظمة العفو الدولية.

المنظمات غير الحكومية المسجلة على إحدى القائمتين لها مركز استشاري. بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة و المنظمات المتخصصة فإن منظمتين إقليميتين هما المجلس الأوربي و منظمة الدول الأمريكية اتخذت ترتيبات متشابهة[1].

و تتعلق الفئة الأولى بالمنظمات الدولية غير الحكومية ذات اهتمام رئيسي بمعظم أنشطة المنظمة الدولية محل الاعتبار.

1محاضرات،د حمدوش رياض، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ، كلية الحقوق قسنطينة .

أما الفئة الثانية فتتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية ذات الاهتمام المقصور على بعض النواحي المحددة للنشاط.

كما هناك فئة ثالثة من المنظمات تحتفظ المنظمات الدولية الحكومية بحقها في التشاور معها عند الحاجة. و القاعدة أن طرق التعاون داخل هذه الفئات تحددها القواعد التي تضعها كل منظمة دولية على حدى.

بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة يحق للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يسحب الصفة الاستشارية من أي منظمة في حالتين : في حالة ممارسة ضغوط سرية أو إغراءات مالية على منظمة للقيام بأعمال تتعارض مع أهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و في حالة إساءة استعمال أي منظمة لوضعها الاستشاري و قيامها بأعمال غير مبررة ضد دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة بما يشكل إخلالا أو تعارضا مع مبادئ الميثاق الأمم

2 ــ علاقتها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP[1]

تم انشاء هذا البرنامج من طرف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر 1972 كجهاز فرع تابع للعمل على زيادة التعاون الدولي في مجال البيئة و متابعة برامج البيئية و نشر المعرفة البيئية، و قد حددت نشاطات البرنامج كوكالة للأمم مفوضة في شؤون الحق في الإدلاء ببيانات شفوية في المسائل التي تدخل ضمن مهامها البيئة، تقوم بتنسيق نشاط المنظمات و هياكل نظام الأمم المتحدة للبيئة ، و تعمل كمحفز لجهودهم و مراقبة أحوال البيئة عالميا ، و التأكد من أن مسائل البيئة تلقى اهتمام الحكومات، و بالأصح تعزيز تنمية بيئية سليمة و مستدامة 2. وتعتبر

1 UNEP program des nations unis pour environnement

2 فارس محمد عمران ، السياسة التشريعية في مصر و دور الأمم المتحدة في حمايتها ، المكتب الجامعي الحديث ، طبعة 1 ، 2005 .

2 WWW.UNEP.ORG/French>

مشاركة المنظمات في السياسة الدولية للبيئة مكرسة من خلال مهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال القرار 2997 المؤرخ في ديسمبر 1972 الصادر عن الجمعية العامة والذي بموجبه تمت دعوة المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بالبيئة لتقديم دعمها الكامل والتعاون مع الأمم المتحدة، وحسب التوصية رقم 97 فبموجبها يمكن للمنظمات غير الحكومية:

- حضور الاجتماعات عن طريق تعيين مراقبين لحضور الجلسات العامة للمجلس. 1
- الحق في الإدلاء ببيانات شفوية في المسائل التي تدخل في مهامها
- تقديم إضافات فيما يخص اقتراح جدول الأعمال والوثائق التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة التي ترسلها في مرحلة التخطيط

كما انه وضعت UNEP خطة استراتيجية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملها باعتبارها " حلفاء للطبيعة " ، و تنظم منذ عام 2000 منتدى عالمي لمدة يومين قبل كل اجتماع مجلس ، يجعل منظمات المجتمع المدني على دراية بالمواد المدرجة في جدول الأعمال ، و يسبق هذا المنتدى اجتماعات على المستوى الإقليمي تنظمها المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة للبيئة،

و بهذا سعت الأمم المتحدة لتعزيز شراكات مع المنظمات غير الحكومية من خلال أربعة نقاط أساسية :

- إضفاء الطابع المؤسسي للمنظمات غير الحكومية من خلال مشاركة المجموعات الرئيسية في المشروعات و تنفيذها و تقييمها
- المراجعة المستمرة لآليات التعاون مع المنظمات غير الحكومية بغية مواكبة الاتجاهات الإقليمية العالمية و احتياجاتها

- تشجيع المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات و المقترحات لتحقيق توسيع نطاق المشاركة و الحصول على إدارة المجلس كلما دعت الضرورة ذلك
- المشاركة في وضع التبرعات للمنظمات غير الحكومية مع الأفراد من اجل تمويل المشاريع المتفق عليها
- عمل الأمم المتحدة من خلال دائرة اتصال بالمنظمات غير الحكومية على رصد آليات لتحفيز و تشجيع نشطاء البيئة .

الفرع الثاني:

علاقات المنظمات الدولية غير الحكومية فيما بينها

تتقاطع نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية فيما بينها، خصوصا المنظمات ذات النشاط المتشابه، و قد يقوم تنسيق فيما بينها في اتجاهات متعددة حيث تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية من الدول المتطورة بمساعدة مثيلاتها في دول العالم الثالث (المتخلفة) بإعداد الطاقم البشري المسير من خلال دورات تدريبية تقيمها لذلك و تساعدها أيضا من خلال تزويدها بالمعلومات، الوثائق و المنشورات.

و هناك اتجاه آخر للعلاقة بين المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ تقوم أحيانا بنشاطات مشتركة في حالات تستدعي ذلك و تقوم بأعمال مشتركة مثال: المراسلات المشتركة للسلطات الجزائرية من طرف منظمة العفو الدولية و الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و منظمة مراسلون بلا حدود.

المبحث الثاني:

إستراتيجية عمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا فعالا في القضايا ذات الاهتمام المشترك خاصة موضوع حماية البيئة، حيث يقوم أساسا على مدى فعالية الوسائل والآليات التي تستعملها في سبيل ذلك . إن المنظمات غير الحكومية باختلاف مجال نشاطها العلمي

والإقليمي فان اغلبها تشترك في اعتماد آليات ووسائل عمل تحقق من خلالها فعالية وتأثير كبير من اجل الدفاع عن قضايا البيئة والانتهاكات الممارسة ضدها على المستوى الدولي

والجدير بالذكر ان جهود تلك المنظمات التي تهدف الى حماية البيئة تظهر جليا من خلال الأدوار الميدانية التي قدمتها والتي لا تزال تقدمها على نحو متزايد ضمن إسهامات هامة، لدلك فان دراسة إستراتيجية عمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة تكون من خلال تسليط الضوء على الآليات المتبعة (المطلب الأول) وعلى دورها في تطوير القانون الدولي البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: آليات المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.

تتجسد أهم الوسائل التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي من اجل حماية البيئة في آليات:

- التوعية والتحسيس الدولي بقضايا البيئة
- فرض ضغوطات من اجل حماية البيئة
- الرقابة المسلطة على الهيئات الوطنية والدولية

الفرع الأول: التوعية والحسيس الدولي بقضايا البيئة

تعتبر من أهم الوسائل التي تستعملها المنظمات غير الحكومية فهده العملية التحسيسية موجهة للبشر عامة من اجل لفت انتباههم لآثار الانتهاكات والممارسات السلبية ضد البيئة وضرورة الوقوف في وجه هده الممارسات ويظهر دلك من خلال:

أولا: التوعية الإعلامية

لقد زادت أهمية الإعلام من حيث كونه الوسيلة المباشرة لإيصال المعلومات، ولا شك انه من بين أهم العناصر المميزة للحضارة الحديثة هو العمل على حماية البيئة من

اجل تنمية مستدامة، مما يعظم من أهمية الإعلام البيئي [1] كوسيلة لنقل المعرفة البيئية، فوسائل الإعلام لا تكشف النقاب عن المعلومات فحسب، بل وكذلك تقديم حل لها، فتحتاج الموافقة بين التنمية والبيئة إلى توعية بيئية من خلال وسائل التربية والإعلام تهدف إلى جعل الفرد واعيا بالعلاقات البيئية وبدوره في صون البيئة وتعريفه بوسائل العمل لحمايتها.

فقد عملت المنظمات غير الحكومية على وضع مواقع الكترونية خاصة بها على الشبكة والذي من خلالها تتمكن من مخاطبة الجماهير بكل سهولة، بالإضافة الى مواقع العديد من الصحف والمجلات –الصحافة الالكترونية – وكذا القنوات التلفزيونية التي تبث برامجها مباشرة عن طريق الانترنت. الى جانب استعمال المنظمات غير الحكومية إلى وسائل الإعلامية كإصدار العديد من النشريات والبيانات والكتيبات الإعلامية. وبالتالي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية يعد فعالا وأساسيا في تعبئة الرأي العام العالمي وتوعيته بالأخطار التي تهدد البيئة الدولية ،كذلك لفت أنظار الهيئات الرسمية سواء على مستوى الحكومات، أو المنظمات الحكومية الدولية لتتحرك من أجل الاستجابة لمتطلبات حماية البيئة باعتبارها تراث مشترك للإنسانية[2].

ثانيا: الاهتمام بالتربية البيئية

لقد بدأ الاهتمام بالبيئة كركيزة أساسية في العملية التعليمية في السنوات الأخيرة، فمفهوم التربية البيئية له جذور قديمة غير أن مفهومه الجديد لم يتبلور إلا بعد مؤتمر ستوكهولم 1972[3]. فتتعدد الآراء حول تعريفها ومدلولها وذلك بتعدد مدلول العملية التربوية وأهدافها من جهة ومدلول البيئة من جهة أخرى. فالتربية البيئية هي موجهة

1 الاعلام البيئي اعتبرته النصوص الدولية حق لكل فرد حيث من بين الإعلانات التي كرست هذا الحق إعلان ستوكهولم 1972 ـ اعلان سالسبورغ في 1980 بمعنى وجوب امتلاك كل شخص المعلومات المفيدة و الجديدة الخاصة بالبيئة و المحافظة عليها . و المبدأ العاشر من إعلان فمة الأرض . وناس يحي .المجتمع المدني و حماية البيئة ، دار الغرب و النشر و التوزيع ، طبعة 1 ، 2003 ، ص 74 .

2 قويدر شعشوع ، مرجع سابق ، ص60

3 وناس يحي ، المرجع السابق ، ص74 .

إلى الجمهور الذي يوجد في المصانع والمنازل و دور العبادة و في كل مكان تقريبا أكثر من جمهور التربية النظامية ،و هنا يظهر الدور الفعال للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة لما تعتمده – حسب الإمكانات المتاحة لها و حجمها في المجتمع الدولي– على النشريات و الأيام الدراسية و الندوات و المؤتمرات و الدراسات العلمية ،مثل الدراسات التي يقدمها الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ،و العمل على عقد حلقات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات غير الحكومية إلى المدارس و الجامعات [1]، و قيامة بتنظيم مبسط يتيح لهم قدرا من الاهتمام بالبيئة و المحافظة عليها .هذا إلى جانب ضغط منظمات المجتمع المدني و الجمعيات الأهلية العامة في مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئة و التربية البيئية ضمن خطط التعليم. فمثلا قامت شبكة الجمعيات الافريقية للبيئة بتنظيم ورشات التوعية والتكوين لاستعمال الحسن للمواد الكيمياوية وعدم المبالغة في الاستعمال المكثف له، ومنذ عام 1985 قامت بدراسات حول الحركات الجماعية وحماية

البيئة في إفريقيا، كما أصدرت مجلة ــafrica–Eco ــ تعالج فيها مسائل بيئية مختلفة. وبهذا ساهمت العملية التربوية في مجال البيئي التي تقوم به المنظمات غير الحكومية في إحداث تغيير ملحوظ حول أسس و طبيعة العلاقات مع الأنظمة البيئية و قد أكده الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة على المستوى مختلف الأصعدة، سواء من جانب المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد من مختلف الفئات.

ثالثا : تنظيم الملتقيات والندوات التحسيسية.

تعتبر التجمعات والملتقيات الوسيلة المثلى والفعالة التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية في تحسيس الرأي العام العالمي بأهمية وضرورة حماية البيئة، والدفاع عنها وعدم انتهاكها. فتقام هذه التجمعات التحسيسية انطلاقا من حرية الاجتماع التي تعتبر من الحقوق القديمة المرتبطة بطبيعة الإنسان الاجتماعية التي أصبحت من الحقوق

1 ساسي نقاش ، الجمعية البيئية و دورها في حماية البيئة ، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة منتوري، قسنطينة 2000 ، ص101 .

العالمية المعترف بها للفرد حيث تأخذ شكل ندوات أو ملتقيات أو حلقات دراسية أو مؤتمرات دولية، كما أن المشاركة فيها تكون عامة، بحيث تضم كل من منظمات غير الحكومية خبراء ومختصين ن دول و منظمات حكومية و كذا تنظيمات المجتمع المدني الداخلية و الأفراد من مختلف الدول ، فهذه الملتقيات تثير القضايا البيئية ذات الاهتمام المشترك بجميع سكان العالم و هذا لضمان تعبئة الرأي العام بخطر القضايا المتعلقة بذلك .

وضمن هذا السياق قامت الحركة الايكولوجية الجزائرية بتنظيم ندوة مغاربية للمنظمات غير حكومية لشمال إفريقيا حول التصحر في الجزائر من 22 الى 24 فبراير 1994 وتندرج هذه الندوة في إطار برنامج عمل الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية من أجل تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر[1].

فالمنظمات الحكومية هي الأسرع حركة والأكثر مرونة، والأقل كلفة في معالجة مشكلات الحاضر في مواجهة تحديات المستقبل. فاستكمالا لدور الأمم المتحدة في حماية البيئة قررت الجمعية العامة في التاسع من ديسمبر عام 1991 أن تعهد الى المنظمة غير حكومية الراعية لاتفاقية حماية ضحايا النزاعات المسلحة – لجنة الدولية للصليب الأحمر–بمهمة دراسة مشكلة حماية البيئة من أخطار تلك النزاعات، حيث تقوم اللجنة بموافاة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بنتائج الدراسة، و تنفيذا لذلك قامت اللجنة بتوجيه دعوى الى مجموعة من الخبراء القانونيين والعسكريين للاجتماع في مقرها تحت مسمى "مؤتمر للخبراء من أجل حماية البيئة في أوقات النزاعات المسلحة ".

بالإضافة الى التجمعات والندوات العامة، تقوم المنظمات غير الحكومية بعمليات تحسيسية واسعة من خلال مشاركتها في الملتقيات والمؤتمرات الدولية بين

1 وناس يحي .المرجع السابق ، ص 165 .

الحكومات وخاصة المؤتمرات ذات الطابع العالمي والتي تعرف بالمؤتمرات والملتقيات الكونية كمؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية سنة 1992.

فتنظيم هذه الملتقيات والمؤتمرات والتجمعات له تأثير بالغ في تجنيد الرأي العام الدولي والمحلي ولفت انتباه الدول والمنظمات الدولية بمختلف القيود والسياسات المنتهجة من طرفهم والتي تعيق جدية التعامل مع قضايا البيئية[1]،

الفرع الثاني: فرض الضغوط من أجل حماية البيئة.

انطلاقا من عملها على حماية البيئة وضمان احترامها وتكريسها، وأمام استمرار الممارسات غير القانونية وحالات الانتهاكات اتجاهها خاصة إذا تعلق الأمر بقضية من قضايا حقوق الانسان على غرار الحق في بيئة نظيفة، تقوم المنظمات غير حكومية بممارسة العديد من الضغوط على المتسببين والجهات المسؤولة عن هذه الانتهاكات بحملها على التوقف عن ذلك وهذا باعتمادها على وسائل واليات أهمها :

أولا : تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام.

تقوم المنظمات غير الحكومية المهتمة والمختصة بالدفاع عن قضايا البيئة بالسعي الدائم لتقصي الحقائق حول أوضاع البيئة سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فتعمل هذه المنظمات على:

1- إحصاء أكبر عدد ممكن من المعلومات والوثائق حول حقيقة الأوضاع البيئية العالمية.

2- تسجيل مختلف الملاحظات المتعلقة بطبيعة الانتهاكات الممارسة في حقها في مختلف دول العالم.

3-وضع إجراءات معينة في بعض مناطق العالم التي تعرف نوعا من الدمار عن طريق لجان متخصصة لتقصي الحقائق وكشف التجاوزات والانتهاكات الواقعة[2]

1 العشاوي صباح ، المرجع السابق ، ص 139 .

2 . وسيلة شابو . دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر .2002 . ص 59.

فيبدو ظاهريا أن بعثة تقصي الحقائق هي عملية ميدانية لجمع المعلومات ليس إلا، لكن الواقع العملي يكشف فعالية هذه البعثات في إيجاد الحلول الوقائية والعلاجية، وفي حالات أخرى تصدر المنظمات غير الحكومية توصيات إلى السلطات الحكومية تحث على اتخاذ تدابير عاجلة لإصلاح الوضع وإذا لم تبدي هذه الأخيرة نيتها في التغيير يتم إتباع أساليب الضغط الملائمة.

وانطلاقا من هذا العمل الميداني تعد المنظمات تقارير دورية حول أوضاع البيئة، فتأخذ هذه التقارير في البداية طابعا سريا إذ تحاول هذه المنظمات مناقشة الأمر مع الحكومات أو الدول المعنية عن طريق التعاون الودي، إلا أنه وفي العديد من الحالات ترفض الدول هذا التعاون والتعامل مع هذه المنظمات باعتباره تدخلا في الشؤون الداخلية ومساسا بسيادتها، مما يدفع المنظمات غير حكومية اعتماد أسلوب الكشف أو الفضح العلني وذلك عن طريق إطلاع الرأي العام العالمي على هذه التقارير مما يجعل الدولة المعنية تحت حالة الضغط و الإحراج على المستوى الدولي .

فهناك نوعان من التقارير[1] التي تصدرها المنظمات غير الحكومية:

-**التقارير النوعية:** وهي تقارير تعالج ظاهرة معينة على المدى الطويل مثل: التقارير التي تصدر بشأن تغيير المناخ وتدهور طبقات الأوزون، وإزالة الغابات وظاهرة التصحر. ومن بين هذه التقارير التقرير الذي أعده الصندوق العالمي للطبيعة لتسليط الضوء على أهم تحديات وخيارات السياسية والبيئية والاجتماعية وهذا بهدف التوصل الى عالم يعتمد على الطاقة المتجددة بحلول عام 2050 2ويؤكد التقرير على ضرورة الالتزام العالمي بالتوجه نحو الاستدامة.

---

1 التقارير لها شرعية دولية بحكم تدخلها وتاثيرها على القررات الحكومات والدول. أخام مليكة. المرجع السابق. ص 130 .

2 الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أو التي لا يمكن ان تنفذ الطاقة المستدامة ومصادر الطاقة المتجددة، تختلف جوهريا عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم والغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الذي يستخدم في المفاعلات النووية ولا تنشأ عن الطاقة المتجددة في العادة مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات

-**التقارير السنوية:** تعد المنظمات غير الحكومية التقارير السنوية تبين من خلالها وضعية البيئة على المستوى المحلي والدولي، وتعبر فيها عن رفضها للممارسات التي ترتكب اتجاهها، سواء من طرف الدولة أو من طرف الأفراد أو المؤسسات، والهدف من هذه التقارير ومن وسائل الضغط هو تكوين رأي عام محلي ودولي يقوم بالضغط على الحكومة من أجل التعامل مع المشكلة وعدم تجاهله[1]ا.

ثانيا: القيام بتنظيم حملات الاحتجاج الدولية.

تعتبر حملات الاحتجاج من أهم وسائل الضغط الأخلاقي والمعنوي والذي تفرضه المنظمات غير الحكومية على الدول والهيئات الدولية الحكومية من أجل احترام قواعد حماية البيئة وعدم التعرض لها بما يساهم في تدهور الموارد الطبيعية، وتنطوي الحملات الاحتجاج على أعمال جماعية لمنظمة أو عدة منظمات بخصوص قضية معينة من قضايا البيئة، وقد تأخذ هذه الحملات أشكال مختلفة، قد تكون في شكل مظاهرات أو مسيرات عالمية، وفي دول مختلفة، وقد تشمل على معارض وندوات عالمية التي تكون مرفقة بحملات اشهارية و إعلامية واسعة ،و ذلك من أجل خلق حالة استياء عالمية بشأن هذه القضايا ، مما يولد نوعا من الضغوط و المساس بسمعة و مصداقية الدولة أو الهيئة المعنية على المستوى الدولي .

إن الاعتماد على هذه الوسائل في عمل المنظمات غير الحكومية ضد بعض السياسات الدولية لا يمكن إيقافه بقرار من هذه الحكومة، أو هذه المؤسسة المالية الدولية أو تلك ،ذلك أنه لا يتم إلغاء حركات الاحتجاج العالمية و لا التأثير عليها،و ذلك لأكثر من سبب أن البنك الدولي مثلا مهتم فقط بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تعارض سياسته أو لها علاقة بسياسته ، و لكن هناك منظمات غير حكومية لا علاقة لها بسياسات المالية للبنك ، فلا يملك بدلك وسائل كافية لا لإلغائها و لا للتأثير عليها،و من دلك نشاطات منظمة السلام الأخضر التي قامت بإعاقة جدية لتصدير

ضارة أو تعمل على زيادة الانحباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أوالمخلفات الذرية الضارة الناتجة من مفاعلات القوي النووية .

1 أخام مليكة ، المرجع السابق ، ص 134 .

السلاح في السويد سنة1983 . و عندما تقوم جماعة السلام الأخضر باعتراض سفينة نووية و تعيقها من رمي النفايات في البحر فان البنك الدولي لا يستطيع أن يفعل الكثير لوقف هده النشاطات،فما القول عندما ينام حشد من النشطاء على سكة الحديدية معترضين بدلك قطار محمل بنفايات نووية و أسلحة درية فيمنعون ذلك بأنفسهم مدفوعين بإيمانهم بأنهم يدافعون بأنفسهم وعن الآخرين خطر ضرر هذه الأسلحة .[1]

الفرع الثالث : الرقابة المسلطة على الهيئات الدولية

لا تكتفي المنظمات غير حكومية في مجال الدفاع عن قضايا البيئة بالتوعية و التحسيس و فرض الضغوطات، و انما يتعدى الأمر الى ممارسة رقابة اتجاه الهيئات الوطنية و الدولية و السياسات التي تنتهجها في مجال التعامل مع البيئة و يظهر ذلك في :

أولا : مراقبة مدى تطبيق الالتزامات الدولية

الواقع أن قواعد القانون الدولي بصفة عامة لاتزال تفتقد الى القوة الملزمة بها أو الى سلطة التي تمتلك الزام الدول بها ، و بالتاي فان أعمال المؤتمرات الدولية و قراراتها لا تعدوا ان تكون مجرد توصيات للدول ، فللذين يضعون أحكام و قواعد القانون الدولي هم انفسهم المخاطبون بها و المطلوب منهم تطبيقها[2]

و في ظل هذا الواقع تعمل المنظمات غير الحكومية البيئية على حث الدول لانضمام و التصديق على الاتفاقيات الدولية ، بما في ذللك الرقابة على مدى التزام الدول بالوفاء بتعهداتها من خلال الضغط على الحكومات ، فتأخذ على عاتقها زمام المسؤولية نحو قضايا البيئة ، كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحاسب الدول على الوعود التي أعطتها في المعاهدة ، و لكنها تحتاج في ذلك إلى الوصول إلى وثائق الرصد و تقارير الدول على مدى التزامها ،و كمثال على ذللك ما تقوم به

1 بشير شريف البرغوثي ، عصام محمد الغزاوي . المنظمات غير حكومية و حكم القانوني نحو قانون عالمي موحد، المكتبة الوطنية عمان، الاردن،2007 ، ص 59

2سعيد سيد قنديل ، آليات تعويض الأضرار البيئية ، دراسة في ضوء الأنظمة القانونية و الاتفاقيات الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 2004 ، ص 258.

شبكة عمل المناخ التي تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغيير المناخي و تقدم تحاليل من أجل اتخاذ إجراءات الممكنة لمواجهة الاحتباس الحراري [1]، و كذا مراقبة التزام الدول معايير الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة، حيث تتولى إجراء تحليل دائم يظهر إلى أي مدى تمثيل القانون و السياسة الممارسة في الدولة الطرف للمبادئ و المعايير التي تصب عليها الاتفاقيات .[2]

ثانيا : إسهامات في اتخاذ القرارات الوطنية المتعلقة بالبيئة

تعمل المنظمات غير الحكومية على تفعيل النشاطات البيئية المحلية و العمل المستمر بمواجهة الإجراءات و تقديم الإرشادات الخاصة بتطوير و حماية البيئة ، حيث يوجد هدف أساسي للأجندة الحادية و العشرين التي تنص على التزام الدول الأعضاء بتسهيل مشاركة المواطنين و الجماعات المهنية في القرارات المتعلقة بالبيئة ، كما تتعلق هذه المشاركة بإدخال المنظمات غير حكومية في إعداد دراسات للآثار البيئية للمشاريع الاقتصادية و التي ظهرت منذ مؤتمر ستوكهولم على أساس إنها ذات أهمية قانونية على الصعيدين المحلي و الدولي ، و قد عكس ذللك المبدأ السابع عشر من إعلان مبادئ ريو ،وتجدر الإشارة إلى ظهور تشكيلات سياسية المطالبة ليس فقط بالدفاع عن البيئة و لكن أيضا تطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستدامة ،و هذا ما أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 2481 لسنة 1974 المتضمن ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية ، و الذي جاء فيه على ضرورة الربط بين السياسة البيئية و الإنمائية. و ما جاء به مؤتمر القاهرة للسكان و التنمية لسنة 1994 الذي أكد على جهود منظمات غير حكومية في مجال التأثير على سياسات البيئية ، على أساس اعتبارها شريك شرعي و فعلي للحكومات في عملية التنمية ، و من ما تضمنه الفصل الخامس عشر من توصيات المؤتمر "

1 . العشاوي صباح ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2010 ص 139 ص140.

2 عمر سعد الله ، المرجع السابق، ص193.

نظرا لما تقدمه المنظمات غير حكومية من مساهمات فعلية و محتملة يكتسب اعترافا أوضح ....فمن الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق و فعالة بين الحكومات و المنظمات غير حكومية للمساعدة في وضع و تنفيذ و رصد الأهداف المتعلقة بالسكان و التنمية "[1].

المطلب الثاني: مساهمة المنظمات غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي.

أصبحت المنظمات غير الحكومية تنافس الدول في القيام بمعظم الوظائف، وخاصة لما تنازلت الدولة عن بعض المهام في ظل التطورات التي عرفها اجملتمع الدولي وفي خضم التطور العلمي، حيث أثبتت المنظمات غير الحكومية فاعليتها ونالت الإعتراف بل انتزعته عن جدارة، فما كان من الدول والمنظمات الدولية إلا أن تقبلت الشريك الاجتماعي الجديد في عملية صنع القرار الدولي في مجال حماية البيئة ،و بل و في ارساء المبادئ العامة و القواعد الأساسية ، و يمكن ترجمة هذا الدور في الجهود المبذولة لتطوير القانون الدولي البيئي في زمن السلم (الفرع الأول)،و في زمن الحرب (الفرع الثاني).

الفرع الأول : تطوير القانون الدولي البيئي في زمن السلم.

لقد بدأ نطاق المنظمات غير الحكومية يتسع خلال السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي لتحقيق أغراض متعددة، منها توفير الحماية الدولية للبيئة. و قد تمكن الأفراد مؤخرا من خلال هذه المنظمات من التأثير في السياسات الإقليمية و الدولية إزاء البيئة. و في إطار القانون الدولي البيئي فأن المنظمات غير الحكومية تقوم بنشاطات دولية متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي للدول الى حد الذي يمكن لهذه المنظمات من مراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية ، وفقا لاتفاقيات الدولية ، و تقديم التقارير إلى الهيئات الدولية ذات العلاقة[2] .

1 شعشوع قويدر ، المرجع السابق ، ص 275 .
1 د.عمر سعد الله . المرجع السابق .ص 117.

و بالتالي يمكن للمنظمات غير الحكومية من المساهمة في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي من خلال الاعتراف بجملة من الحقوق و المتمثلة فيما يلي:

أولا : المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولية .

بمعنى تلك المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الدولية سواء بمنح هده المنظمات صفة مراقب [1]، أو بالاستغاثة بها لتمثيل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض و بهذا تمتلك الحق في المشاركة باتخاذ القرار.و توفير مشاركة المنظمات غير الحكومية الاستفادة من الخبرة العلمية و القانونية و الاقتصادية التي تمتلكها، و في نفس الوقت تقوم المنظمة بعرض وجهة نظرها و تقديم الحلول المناسبة للمشاكل البيئية.

تقوم الهيئات الرسمية في بعض الاتفاقيات البيئية كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ و اتفاقية التنوع البيولوجي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لتزويدها بالبحوث و الدراسات العلمية و القانونية و الاقتصادية التي تساعد على تنفيذ هده الاتفاقيات.

ثانيا: مراقبة امتثال الدول و تنفيذ التزاماتها.

والمراقبة تكون وفقا للقانون الدولي البيئي و الاتفاقيات البيئية و كمثال عن ذلك شبكة عمل المناخ (RAC) تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ و تقدم تحليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة بالكفاح ضد الاحتباس الحراري [2]، كذلك يمكن أن تقوم بمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها البيئية وفقا للقانون الوطني، كاتفاقية أمريكا الشمالية للتعاون البيئي :" يمكن لأي منظمة غير حكومية أو أي شخص أن يسلم سكرتارية الاتفاقية ما يؤكد بأن أحد الدول الأطراف قد فشلت في

1نص المادة 08/13 من البروتوكول كيوتو و هي في الأصل لما تضمنته اتفاقية الإطارية لتغير المناخ الذي يحتوي على الصيغة التنفيذية بمجموعة من الالتزامات القانونية المحددة التي تقع على عاتق الدول الصناعية ،لتحديد نسبة الانبعاثات الحرارية بنسبة 5% على الأقل خلال الفترة ما بين 2008-2012 . د. العشاوي صباح . المرجع السابق . ص 109 .

2 دالعشاوي صباح ، المرجع السابق ، ص 142.

تنفيذ قواعد القانون البيئي بفاعلية، ليتم اتخاذ القرارات المناسبة من قبل الهيئة المسؤولة في الاتفاقية" .

ثالثا: الصياغة العديد من الاتفاقيات الدولية

فالمنظمات غير الحكومية لها دورهم في التشجيع على إيجاد صيغ قانونية مناسبة لمحاسبة الدول و الهيئات الدولية عن الأضرار التي تلحقها بالبيئة ، فقد نجحت منظمات غير حكومية في سنة 1993 بتقييم الدعم للبنك الدولي لإنشاء فريق تفتيش يعني بتقييم الأضرار التي تصيب الأفراد و التي تسببها المشاريع التي يقوم بها البنك بدعمها أو تمويلها، ليتم اتخاذ قرار مناسب في حالة وقوع الضرر بدفع التعويض للمتضررين أو قطع أو سحب الدعم المالي للمشروع . كما تسمح اتفاقية " المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن النشاطات الخطيرة على البيئة " التي تبناها المجلس الأوربي ، للأفراد والجمعيات المتضررين من أفعال أو نشاطات مقامة في دولة أخرى برفع دعوى أمام الأجهزة القضائية للدولة المتسببة في التلوث العابر للحدود [1] . و في سبيل انجاز معاهدة مكافحة التصحر وإنجاحها قامت المنظمات غير الحكومية بحث الأطراف و البرلمانيين على دعم الحكومات من أجل زيادة الدعم المالي للمجهوذات المبذولة على صعيد مكافحة التصحر و إلى الوفاء بالتزاماتها بهذا الشأن ، و قد قدمت مشاريع و اقتراحات برامج عمل من أجل التخفيف من حدة الظاهرة و النص على مكافحتها في قوانين الدول التي تعاني من الجفاف [2]. و هذا بناءا على تقارير إخبارية تمت كتابتها بجهود " حركة الأرض".

كما سعى الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) إلى إعداد الإستراتجية العالمية للمحافظة (stratégie mondiale de conservation) التي

1 أ. وناس يحي .المجتمع المدني و حماية البيئة .دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية و النقابات .دار الغرب للنشر و التوزيع .وهران .2004.ص 160 .

2 فاطمة بوخاري . التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة المدية ،2011

3 هذا المبدأ نصت عليه المادة 03 فقرة 06 من القانون 10/03 المتعلق بقانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 لسنة2010

اعتمدت بتاريخ 05-06 مارس 1980 ، و حسب تعبير الرئيس الفرنسي " جاك شيراك" فان الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة يتميز بمكانة مرموقة و وحيدة بين المنظمات الدولية ، يجمع الدول ، الجمعيات ، و رجال الأعمال ، ويضطلع بمسؤولية وضع اتفاقيات هامة وهو يقوم بمهام المطالبة التي هي للمنظمات الدولية غير الحكومية . و حسب وزيرة البيئة و التهيئة العمرانية الفرنسية السيدة " دومينيك فواني " فان الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة كرس المبدأ الذي عبره تستطيع المدارس البيئية تأسيس سياسة الدول و توجيه النشاط الاقتصادي ، كما أنه رقى مبدأ الحيطة(la principe de précaution)1 .

لهذا فقد عملت المنظمات غير الحكومية خلال العشرية الماضية على تعزيز تواجدها من خلال تطوير قواعد حماية البيئة و التأثير بصورة مباشرة في إنتاج القواعد الدولية لحماية البيئة ، و قد طرح هذا الموضوع خلال اللجنة التحضيرية الثالثة لندوة الأمم المتحدة للبيئة في سبتمبر 1991 بجنيف ، كما اجتمعت مجموعة أخرى من المنظمات غير الحكومية ــ في إطار المؤتمرات الموازية أو المنتديات غير الحكومية ــ في فرنسا في ديسمبر 1991 و خرجت ببيان (YAWANANCHI) و تم الاتفاق على 41 اتفاقية و أربعة إعلانات عامة [2] . ولقد شملت هذه الاتفاقية مجموعة من المواضيع منها التعليم والاتصال والتعاون في مسائل البدائل الاقتصادية، الاستهلاك، الفقر والتغذية، المناخ والطاقة والنفايات والبحار والمحيطات، التنوع البيولوجي،و التكنولوجيات، ومسائل عرضية .ناقش هذا البيان مواضيع عامة ومتنوعة في إطار أعمال قانونية إتفاقية وكلها مرتبطة إرتباطا وثيقا بالبيئة، بل يمكن القول أنه شمل كل الجوانب التي إذا ما تم التكفل بها تضمن حماية أكيدة وفعالة للبيئة بمفهومها الواسع .و

1وناس يحي ، المرجع السابق ، ص 160 ، ص 161.

2 أورد البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام 1977 ، و الذي يختص بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة اذ نصت المادة 35 منه : " يحضر استخدام وسائل أو أساليب القتال ، يقصد لها أو يتوقع منها ان تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار و طويلة الأمد " . كما نصت المادة 55 من البروتوكول : " تحظر هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية " .

بما أن التهديد الذي تتعرض له البيئة في زمن الحرب أكبر منه في زمن السلم ، فانه و جراء تفاقم الخطورة التي تتعرض لها البيئة أثناء النزاعات المسلحة ، أخذت المنظمات غير حكومية على عاتقها مسألة تطوير قواعد و مبادئ تحمي البيئة في زمن الحرب .

الفرع الثاني: تطوير القانون الدولي البيئي في زمن الحرب.

لقد شهدت القواعد الخاصة بحماية البيئة وقت النزاع المسلح تطورا سريعا في السنوات الأخيرة ،حيث كان لحرب الخليج سنة 1991 و ما تركته من أثار بيئية مدمرة في مختلف القطاعات و ما ترتب عنها من أثار ضارة بالغة و مباشرة بصحة الإنسان، قد أكد في الوقت ذاته على عدم ملائمة القواعد الاتفاقية و العرفية الحالية المكرسة في اتفاقيتي لاهاي (1899ـــ1907) و النصوص الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة (1949) و البروتوكول الإضافي الأول (1977) المعنية بالبيئة [1] .

و عليه نجد أن أعمال القرن 21 الصادرة عن مؤتمر ريو ديجانيرو لسنة 1992 ، قد نص في الفصل 36 من المادة 6 على أنه :"ينبغي النظر في اتخاذ إجراءات تتماشى مع القانون الدولي لأجل التقليل من الأضرار الهائلة أثناء النزاع المسلح و الذي يصيب البيئة ، و الذي ليس له مسوغ من وجهة نظر القانون الدولي ، وان الجمعية العامة و اللجنة السادسة هما الجهازان المناسبان لمعالجة هذه المسألة ، و من المناسب الأخذ بعين الاعتبار كفاءة اللجنة الدولية للصليب الأحمر و دورها النوعي" 2.

وفي ضوء هذا التفويض نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف ثلاثة اجتماعات بين أفريل 1992 و جوان 1993 مكرسة لموضوع حماية البيئة ، حيث تمت مناقشة حماية البيئة البحرية إبان النزاعات المسلحة في اجتماع جنيف في سبتمبر

---

2 اللجنة الدولية للصليب الأحمر نشأت بمبادرة سويسرية في سنة 1863 كانت تسمى باللجنة الدولية لاغاثة الجنود و الجرحى ثم أصبحت بالتسمية الحالية في سنة 1880 ، مقرها في جنيف ، يمتد نشاطها ليشمل أكثر من 80 دولة ، و يعمل معها قرابة 12 ألف موظف. حمليل صالح ، المنظمات غير حكومية و مسألة حقوق الانسان ، مجلة الحقيقة ، العدد السابع ، ديسمبر 2005 ، جامعة أدرار .

1993وتم التوصل إلى نتائج محددة حيث تم تضمين مشروع النص المنسق نصوصا تتعلق بحماية البيئة البحرية إبان النزاعات المسلحة.

كما بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الى تنظيم اجتماع للخبراء لدراسة قضية حماية البيئة في زمن الحرب و ذلك في سنة 1992، و كان الهدف من الاجتماع دراسة تحديد فحوى القانون المطبق ، تحديد المشاكل الرئيسية لتطبيق هذا القانون ، و تحديد ثغرات هذا القانون ، و تحديد الإجراء الواجب اتخاذه كحل مؤقت ، و انطلاقا من هذا أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها 47ـــ37 بتاريخ 1992/11/25 ، الذي أكدت بمقتضاه على أهمية أحكام القانون الدولي السارية على حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح ، و أعربت عن قلقها إزاء الضرر البيئي الذي لحق بالبيئة أثناء نزاعات حدثت مؤخرا، كما أكدت على أن تدمير البيئة الذي لا تبرره الضرورة العسكرية يعد أمرا يتعارض مع أحكام القانون الدولي . و طبقا لما ورد في هذا عقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اجتماعين للخبراء خلال النصف الأول من عام 1993، وقد لخصت أعمال الاجتماعين في تقرير اللجنة الدولية [1] ،و على أساسه أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها 48ـــ30 بتاريخ 1993/10/09 ، الذي أكدت بمقتضاه على أهمية العامل الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوصفها منظمة غير حكومية .

كذلك عقد مؤتمر برعاية وزارة الخارجية الكندية في جويلية 1992 في أوتاوا ، حيث شدد على التزام الدول و جميع الأطراف في النزاع المسلح بالامتثال لشروط القانون المعني بحماية البيئة ، كما أكد المؤتمر على أن قواعد القانون الدولي البيئي المطبقة وقت السلم تبقى مطبقة وقت النزاع المسلح ، و هذا ما جاء به المؤتمر

1 جاء في التقرير اللجنة : 1 ـ التأكيد على النصوص الرئيسية في القانون الدولي الانساني المطبقة مباشرة أو بصفة غير مباشرة في ميدان حماية البيئة . 2- يشير التقرير الى بعض معاهدات نزع السلاح التي يمكن أن يساهم تطبيقها أيضا في حماية البيئة .3- الاشارة الى القصور في ميدان حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية .

المنعقد في أكتوبر 1992 من طرف مجموعة من الخبراء و بحضور منظمات غير حكومية و كذا المجلس الأوربي .

فعلى الرغم من هذه الجهود و غيرها المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة و المحافظة عليها ألا أنه في أحيان كثيرة تجد هذه المنظمات نفسها عاجزة عن تحقيق أهدافها التي نشأت من أجلها وهذا نتيجة لعقبات و صعوبات و تحديات تحول دون ممارستها لوظيفتها المتمثلة أساسا في الحد و إصلاح ما أمكن من التدهور البيئي الذي أصاب البيئة الإنسانية في مجمل عناصرها المكونة لها .

الفصل الثاني

دراسة منظمة السلام الأخضر
كنموذج عن المنظمات غير الحكومية البيئية

لقد أدى وقوع الكوارث الايكولوجية البيئية في العالم المعاصر و بخصوص منذ منتصف القرن العشرين إلى تحرك الضمير العالمي و زيادة الوعي الدولي بضرورة عدم الاستهانة بمشاكل البيئية ، فالكارثة التي تعرض لها نهر الراين بسبب ما ألقي فيه من مواد كيميائية ، ما نجم عن تلوث خليج مينيا مايا باليابان عام 1959 ، نتيجة المصانع الواقعة على الخليج ، و كارثة المفاعل النووي بمدينة تشرنوبيل بالاتحاد السوفياتي عام 1986 ، و جنوح ناقلة البترول الأمريكية ايكون فالداز ، و انتشار بقع زيت ضخمة ناجمة عن تسرب 38 ألف طن من البترول في مارس 1989[1].

يضاف الى ذلك الكوارث البيئية التي تعرضت لها الأنهار عموما و الدولية منها خصوصا ، بسبب ما ألقي فيها من مواد كيميائية و مخلفات المصانع الواقعة عليها ،و لعل ماحدث في ديسمبر 1952 في مدينة لندن ، نتيجة تلوث الهواء بسبب الدخان الصادر عن ألوف مواقد الفحم في البيوت و المصانع ، و ما تلته من غازات سامة مثل ثاني أكسيد الكربون الذي تسبب في موت 400 شخص و تكررت المأساة بنفس المدينة و لنفس السبب فتوفي 40 أخرون عام 1962، كما أن تلوث الهواء بتأثير الدخان و الضباب سنة 1953 أدى إلى وفاة أكثر من 200 شخص من مدينة نيويورك التي توالت الكوارث عليها نتيجة تلوث الهواء الشديد و مهما يكن من أمر فأن حماية البيئة ظلت تحديا للمجموعة الدولية ، لذلك كان لزاما تحريك مبدأ المشاركة في رسم السياسات البيئية و اتخاد القرارات المثلى على المستوى الوطني و الدولي على حد سواء .

ونتيجة لهذه التطورات العالمية برزت جمعيات وهيئات في العالم تنادي بالمحافظة على البيئة، وبرزت المسؤولية الاجتماعية كرد منطقي عملي على هذه المشكلات، وركزت أكثر على التأثيرات البيئية للمنتجات وحماية المستهلك، وفي سنة1960 انبثقت الموجة الأولى الخضراء لحماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية على أيدي

[1] فارس محمد عمران .السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر و دور الأمم المتحدة في حمايتها . المكتب الجامعي الحديث . 16 .2005.ص 12.

الجماعات البيئية، وانبثقت الموجة الثانية الخضراء لحركة حماية البيئة من قبل الحكومة بتطبيق القوانين والأنظمة خلال الفترة مابين 1970 -1980.

وتعد مجموعات الخضر أو ما يطلق عليه (بالحركة الخضراء) من أكبر المنظمات غير الحكومية وأوسعها نشاطا على جميع المستويات، وتتواجد على المستوى الدولي كمنظمة السلام الأخضر التي أصبحت من القوى الضاغطة، والمؤثرة في السياسات والقرارات الدولية المتعلقة بالبيئة، وتتواجد على شكل جمعيات وطنية في كل بلدان العالم، وهي تحضى بالاعتراف من طرف الدول نظرا للدور الذي تقوم به فهي مساندة للدول في كثير من نشاطاتها التي توفر الحماية اللازمة للإنسان. وعليه سنتناول في (المبحث الأول) تعريف منظمة السلام الأخضر وملحقاتها ، ثم أهداف منظمة و مبادئها . ، لنقف في (المبحث الثاني)على الانجازات القانونية والعملية لمنظمة السلام الأخضر و مراحل تدخلها .

المبحث الأول:

منظمة السلام الأخضر «Greenpeace».

السلام الأخضر Greenpeace في العام 1911، عندما آمنت مجموعة صغيرة من المتطوّعين أنّ التغيير ممكن. فأبحروا برفقة بعض الصحفيين والناشطين من كندا إلى ألاسكا، ليكونوا شهود عيان على التجارب النووية التي تجريها الولايات المتحدة الأمريكية هناك. وجِدت السلام الأخضر Greenpeace لأن هذا الكوكب الضعيف يحتاج إلى صوت، يحتاج إلى حلول، يحتاج إلى التغيير، ويحتاج إلى العمل الدؤوب. السلام الأخضر Greenpeace منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام .

في العام 1984 أجرت السلام الأخضر Greenpeace بحثاً حول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. أظهرت نتائج البحث هشاشة الوضع البيئي في المنطقة وضرورة التدخّل. بدأت السلام الأخضر Greenpeace المتوسّط نشاطاتها بتسيير رحلات لإحدى سفنها في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسّط.

مع مرور الوقت ونمو غرينبيس، نشطت مكاتب السلام الأخضر Greenpeace في كل من إسبانيا واليونان وإيطاليا وفرنسا، فتجلّت الحاجة لإنشاء مكاتب في منطقة الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط. انتقل مقر مكتب السلام الأخضر Greenpeaceالمتوسط إلى مالطا ومن ثم إلى تركيا.

وجدت جرينبيس من أجل هذا الكوكب الضعيف الذي يستحق صوتاً للدفاع عنه. لانه يحتاج لحلول،تغيير، ويحتاج لفعل.

مع اتجاه العالم إلى حافة تغير مناخي كبير، فقد حان الوقت لنتصرف بجدية. نحن ندعو الحكومات والصناعات للتحرك وإدخال تحسينات كبيرة. وهناك الكثير يمكنك القيام به للمساعدة.

الغابات هي موطن ثلثي الأنواع البرية من النباتات والحيوانات في العالم. تحافظ الغابات على استقرار المناخ وتوازن الحياة على الأرض. تدميرها ينتج حوالي خمس الإنبعاثات العالمية من الغازات والتي تنتج ما نسميه تأثير الصوبة الخضراء.

نرى من الفضاء الخارجي أن الأرض مغطاه بعباءة زرقاء.فهو الكوكب الذي تتضاءل القارات أمام المحيطات التي تحيط بها بضخامة مياهها.

جرينبيس تقوم بحملات للزراعة التي هي مفيدة للكوكب وللبشر. فالغذاء الصحي ينمو مع البيئة وليس ضدها. الزراعة التي تساعد المزارعين للتكيف مع تغير المناخ .

المواد الكيميائية السامة في بيئتنا تهدد أنهارنا وبحيراتنا، هوائنا، والأراضي، والمحيطات، وبالتالي تهددنا وتهدد مستقبلنا.

تخوض جرينبيس دائماً الحروب – وسوف تواصل القتال– ضد الطاقة النووية بقوة خطر غير مقبول على البيئة وعلى البشرية. الحل الوحيد هو وقف التوسع في كل أشكال الطاقة النووية، وإغلاق المصانع القائمة.

هذا ما تقوم عليه غرينبيس ، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث الى المقصود من منظمة السلام الأخضر ثم الى ملحقاتها(المطلب الأول)،و مبادئها و أهدافها (المطلب الثاني).

المطلب الأول :

مفهوم منظمة السلام الأخضر .

تعتبر منظمة السلام الأخضر حركة عالمية تقوم بحملات من أجل ترقية و تعزيز حق الإنسان في بيئة نظيفة و التحرك من اجل خدمة الرخاء البيئي ، فتعمل على تأسيس الأجواء المناسبة لانبثاق المبادرات البيئية و وضعها موضع التطبيق . نقدم في بداية هذا المطلب بعض التعريفات الموجزة بشأن المنظمة، حيث تختلف مسمياتها من لغة إلى أخرى، ثم نذكر نماذج من مكونات جماعات الخضر أو ما يسمى بملحقات منظمة السلام الأخضر. ثم الأهداف التي تسعى اليها المنظمة و مبادئها .

الفرع الأول: نشأة منظمة السلام الأخضر و تعريفها

أولا: نشأة منظمة السلام الأخضر

في أواخر الستينات، كانت المتحدة الأمريكية تخطط لاختبار الأسلحة النووية تحت سطح الأرض في جزيرة أمشيتكا في ألاسكا. وعندما وقع زلزال آلاسكا عام 1964 أثيرت حوله مخاوف عدّة وطرحت مجموعة تساؤلات حول مخاطر المخطط الأميركي، خوفاً من أن يحدث اختبار الأسلحة النووية زلزال أو تسونامي .ووقتها شارك أكثر من7 آلاف فرد في مظاهرة آلاسكا حيث أغلقوا نقطة عبور رئيسية بين أميركا وكندا في كولومبيا البريطانية .إلا آن الاحتجاجات لم توقف الولايات المتحدة من تفجير قنبلتها النووية. ولأن الإختبار لم يحدث زلزال ولا تسونامي، أعلنت الولايات المتحدة عن رغبتها بتفجير قنبلة تضاهي بقوتها 5 أضعاف القنبلة الأولى، ، وحينها كبرت المعارضة أكثر فأكثر. ومن بين هؤلاء المعارضين، جيم بوهلين، وهو من المحاربين القدامى الذين خدموا في البحرية الأمريكية وإيرفينغ ستووي ودوروثي ستووي، اللذان أصبحا في الآونة الأخيرة من الكويكرز. وكأعضاء في نادي سييرا– كندا، شعرا بالإحباط لعدم اتخاذ النادي أيّ إجراءات في ذلك. تعلّم **جيم بولن من إيرفينغ ستووي** أشكال المقاومة السلبية، وكيفية تمكين أنفسهم كيّ يكونوا شهداء عيان، حيث كانت النشاطات الأخرى المحتملة تقوم فقط على مجرّد التظاهر وتأكيد

حضور. بدأت فكرة الإبحار نحوأمشيتكا -آلاسكا من ماري زوجة جيم بولن، مستوحاة من الأسفار المناهضة للأسلحة النووية التي كان يقوم بها ألبرت بيغلو [1] ، و انتهت رحلة الابحار في الوسائل الاعلامية ، وكان قد ارتبط اسم نادي سييرا في الموضوع.، إلا آن النادي لم تعجبه تلك الصلة، وفي عام 1970 نشأت لجنة "لا تفتعل الموجة "Don't make the wave احتجاجاً ضدّ تجربة السلاح النووي. وكانت تعقد الاجتماعات في ذلك الوقت من شاونيسي في منزل روبرت هنتر وزوجته بوبي هنتر [2]،وبعدها في وقت لاحق كانت تعقد الإجتماعات في منزل آل ستو، وكان بمثابة المكتب الأول لمنظمة السلام الأخضر. و افتتح أول مكتب وراء الكواليس، واجهته نحو "سايبرس" وفي الغرب برودواي ومن الزاوية في كيتسيلانو، فانكوفر. نظّم ايرفينغ ستو رتبت حفلا موسيقيا خيريا (بدعم من جوان بايز) في 16 أكتوبر 1970 في استاد المحيط الهادئ في فانكوفر. وجمعت خلال الحفل التبرعات والمورد المالي الأساس لأول حملة بيئية تقوم بها منظمة السلام الأخضر.

وفي خريف عام 1971 أبحرت السفينة نحو أمشيتكا، وهناك واجهت سفينة "ذا كونفيدنس " theConfidence -لقوات حرس السواحل الأمريكية ما أجبر النشطاء العودة إلى الوراء. ولهذا السبب ولسوء الأحوال الجوية، قرر طاقم منظمة السلام الأخضر العودة إلى كندا، ولدى عودتهم، علموا ان الاخبار حول رحلتهم والقصص اتي ذكرت في وسائل الإعلام سردها طاقم سفينة "ذا كونفيدنس theConfidence - ."وبعد ذلك، حاولت منظمة السلام الأخضر الإبحار نحو موقع تجربة السلاح النووي مع غيرها من السفن الأخرى، حتى انفجرت القنبلة في الولايات المتحدة. وقد انتقدت

[1] ألبرت سميث بيغلو، ولد في 1 مايو 1906 – وتوفي في 6 أكتوبر 1993، كان من دعاة السلام وقائد البحرية السابق لولايات المتحدة الأميركية، برز في الخمسينات كقائد "للقاعدة الذهبية "Golden Rule -أول سفينة تحاول تعطيل تجربة نووية احتجاجاً على الأسلحة النووية في العام 1958

[2] روبرت هنتر، ولد في 13 أكتوبر 1941 وتوفي في 2 مايو 2005، كندي بيئي وصحافي وكاتب وسياسي. وهو عضو في لجنة "لا تفتعل الموجة" في العام 1969 مع دوروثي وايرفينغ ستو، وماري وجيم بولن، وبن ودوروثي ميتكالف. وهنتر هو الشريك المؤسس لمنظمة السلام الأخضر في العام 1971 مع باتريك مور، بن متكلفي، جيم بولن، ايرفينغ ستو، بول واتسون وغيرهم من الأعضاء الآخرين).

التجربة النووية بشدة وقررت الولايات المتحدة عدم الاستمرار في خطط الاختبار في أمشيتكا[1].

ثانيا : تعريف منظمة السلام الأخضر

تشتهر منظمة السلام الأخضر بعدة مسميات ، فيطلق عليها اسم غرينبيس بالإنجليزية وتعرف في اللغة العربية بأربع مرادفات (غرينبيس ، جرينبيس، جرين بيس، جماعة السلام الأخضر(Greenpeace)) ، وهي منظمة عالمية مستقلة تعنى بشؤون البيئة، نشأت 1971 في فانكوفر بكندا، تتألف من السلام الأخضر الدولية التي تتخذ مقرا لها في أمستردام في هولندا، إضافة إلى مكاتب السلام الأخضر حول العالم، وتعمل مكاتبها المحلية والإقليمية بناءا على تراخيص تعطى لها لاستخدام الإسم، ويدير كل مكتب من مكاتب المنظمة مجلس إدارة يعين ممثلا عن المكتب يعرف بأمين اجمللس.

وهي من المنظمات غير الحكومية، التي تمتلك المرتبة الاستشارية العامة ــ من الصنف الأول كما ذكر سابقاــ وهذه المنظمات تهتم بأغلبية أعمال اجمللس مثل الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة الرابطة العالمية الإسلامية، روتاري الدولية ، اتحاد البنوك العربية، السلام الأخضر[2]..

وتشتهر منظمة السلام الأخضر وفقا لأهدافها بأنها من أبرز المنظمات المدافعة عن البيئة، وتعرف منظمة السلام الأخضر طبقا لخصائصها وتمثيلها الدولي الواسع بأنها منظمة بيئية عالمية لا تتوخى الربح ممثلة في 44 دولة في أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا، وحرصا منها على استقلالية قرارها ترفض المنظمة المساهمات المالية من الحكومات والشركات والمؤسسات الملحقة بها وتعتمد على مساهمات فردية من دعمها وهبات من جمعيات مانحة خيرية.

تقول المنظمة في تعريفها بنفسها :" **السلام الأخضر منظمة لا تتوخى الربح ، حرصا منها على استقلالية قرارها ، ترفض غرينبيس المساهمات المالية من**

[1] http://ar.wikipedia.org/ منظمة السلام الأخضر .

[2] شعشوع قويدر ، المرجع السابق ، ص 313 .

الحكومات و الشركات و المؤسسات الملحقة بها و تعتمد على مساهمات فردية من داعميها و هيبات من جمعيات خيرية ، و لذلك نجري أبحاث و نمارس الضغوط و الدبلوماسية الهادئة للوصول إلى أهدافنا ، كما نلجا الى المواجهة السلمية المباشرة لرفع وتيرة النقاش العام حول مواضيع حملاتنا . ليس لدينا حلفاء أوفياء أو أعداء لدودين أثناء تأدية واجبنا ، كما نؤمن بأن النضال من أجل الحفاظ على مستقبل كوكبنا لا يتعلق بنا " .

الفرع الثاني : ملحقات منظمة السلام الأخضر

ويلحق بها مجموعات الخضر التي تسعى لتحقيق نفس أهداف المنظمة نذكر منها منظمة الصليب الأخضر الدولية، جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي .والجمعيات الوطنية المتواجدة في كل دول العالم[1] .

أولا :منظمة الصليب الأخضر الدولية

هي منظمة بيئية غير حكومية أنشأها الزعيم السوفياتي السابق" ميخائيل كورباتشوف " 1993 في جنيف بسويسرا، وذلك استنادا على أعمال قمة الأرض التي انعقدت في ريو ديجانيرو بالبرازيل عام 1992 ، تعمل المنظمة على دراسة مشكلات البيئة وتقديم دراسات عن الحلول الممكنة، وقد نجحت في أن تضم إلى عضويتها ثلاثين منظمة دولية أخرى ذات صلة بتلك القضايا، وتقيم علاقات مع الأمم المتحدة وتتعاون معها على حماية البيئة من الكوارث والملوثات، وقد خصص برنامج الأمم المتحدة للبيئة جائزة أبطال الأرض، هذه الجائزة تعترف بمنجزات الأفراد الذين تحلو بالمسائل البيئية ودعموا الحلول الإبتكارية للمشاكل البيئية .وكذلك حصلت على الصفة الاستشارية لدى مجلس أوروبا. رغم حداثة إنشاء هذه المنظمة إلا أنها تمكنت من أن تصبح من المنظمات المركبة أي تلك التي تضم في عضويتها منظمات أخرى أو مجموعات منتظمة بالإضافة إلى الأشخاص الطبيعيين، كما أنها تمكنت من الحصول على المرتبة الاستشارية لدى

[1] http:// ar .wikpedia.org/ منظمة السلام الأخضر

اجمللس الاقتصادي والاجتماعي، كل هذا يعكس مكانة المنظمة وقدرتها على المساهمة ودورها الإيجابي في مجال اختصاصها.

ثانيا :جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي

الخط الأخضر هي أول جماعة خضراء في إقليم الخليج العربي لها نفس أهداف جماعات الخضر في جميع أنحاء العالم، تعتبر نموذجا للعمل البيئي النشط والحيوي، ووسيلة من وسائل نشر الوعي البيئي، ومواجهة أي تعديات تتعرض لها البيئة .قامت بأول تجمع بيئي سياسي في تاريخ الشرق الأوسط وهو مايعرف ب **"تجمع نفوق الأسماك "**الذي أقيم أمام البرلمان الكويتي إثر كارثة نفوق الأسماك للتعبير عن الرفض الكامل لأساليب معالجة الكارثة، ولخلق ضغط سياسي على النواب للتوقيع على عقد جلسة طارئة لبحث أسباب تلك الكارثة، ونجحت في ذلك.

يتمتع الخط الأخضر بالاستقلالية الكاملة وحرية التحرك البيئي بكافة أشكاله في اجملتمع، ولا تخضع لأية ضغوط من أية جهة وتعتبر قوة سياسية واجتماعية ضاغطة تهتم بالبيئة وتجعلها هدفا من أهدافها. يُشترط للانضمام للخط الأخضر وجود الرغبة الصادقة و الحقيقية في أن يكون الفرد ناشطا بيئيا أخضر .ويستفيد المنظم من موقع الجماعة وذلك عبر التزود بالمعلومات والأخبار منه كما يمكنه أن يعبر عن رأيه البيئي، ويتم تزويد المنظمين باجملالات والنشرات والدوريات البيئية، وإشراكهم في العديد من النشاطات والندوات والتجمعات البيئية.

ثالثا :الجمعيات الوطنية

هي جمعيات محلية توجد في كل دولة، ولها مقرات وفروع محلية ووطنية و برامج مسطرة تعمل على تحقيقها، وقد تتكفل بقضية واحدة كحماية الغابات أو حماية نوع من النبات كجمعية اليخضور ، أو تنشأ هذه الجمعيات للدفاع عن مصلحة جماعة معينة

متضررة من بعض النشاطات الصناعية، أو تصريف المياه القذرة أو وجود مكان لرمي النفايات الخطرة بالقرب من اجلمعات السكانية، وكثيرا ما تنجح هذه الجمعيات في إسماع صوتها للجهات المعنية وتتدخل لصالح البيئة، وتستفيد المصالح المحلية من خبرتها ومعونتها.

ولم يقتصر أمر المحافظة على البيئة على التشريعات والقوانين التي تصدرها الحكومات ولكن تعدى ذلك إلى الكثير من الأفراد العاديين الذين شعروا بخطورة هذا التلوث على جميع عناصر البيئة المحيطة بهم، فتكونت جمعيات أهلية في كثير من الدول تنادي بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث، تقاوم في إصرار كل ما يتسبب في الإضرار بأي عنصر من عناصر هذه البيئة حتى لو كان المتسبب في حدوث هذا الضرر هو حكومة الدولة نفسها[1].

المطلب الثاني : مبادئ و أهداف منظمة السلام الأخضر

غرينبيس منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام و الأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة و تنشر السلام ، و في سعيها نحو تحقيق الأهداف ، تلتزم غرينبيس بمبادئ و اخلاقيات أساسية ، و يمكن تلخيص أهم هذه المبادئ و الأهداف في الأتي

الفرع الأول : مبادئ منظمة السلام الأخضر

يمكن تلخيص هذه المبادئ في

- **الوقوف شهوداً دائماً**

تأسست غرينبيس على مبدأ "الوقوف شهوداً"على الجرائم البيئية ، و انطلاقا من المبدأ ان من يشهد ظلماً ملزم أخلاقيا باتخاد موقف ، المواجهة السلمية لرفع سقف الحوار في الأوساط العامة .

- .في مواجهتنا للمخاطر البيئية و دفعنا لتبني حلولا لها ، لا تتخذ غرينبيس أعداء دائمين و لا حلفاء دائمين

[1] شعشوع قويدر ، المرجع السابق ، ص 315 .

- غرينبيس تتمسك باستقلاليتها المادية و السياسية .
- تسعى لايجاد حلول للمشاكل البيئية و الترويج لها . كما نسعى لتحفيز الحوار الواعي و البناء حول الشؤون البيئية

وتقود هذه المبادئ عملنا في غرينبيس في كل حين ، خاصة لدى تطوير الاستراتجيات و المبادرات و السياسات . كما نسعى الى احترام مبادئ الديمقراطية و احترام العدالة العالمية و البيئية .

غرينبيس مستقلة ماديا و سياسيا : غرينبيس ترفض أي تبرعات أو هبات من أي جهات سياسية ، أو حكومات ، أو شركات ...كما لا تقبل أي مساعدات قد تؤثلر بأي شكل من الأشكال على استقلاليتها و أهدافها و موضوعيتها. و بالتالي تعتمد غرينبيس على الدعم الفردي ، فيأتي عمل غرينبيس اشهارا لصوت أكثر من ثلاثة ملايين داعم/ة حول العالم .

تتعدد المكاتب و اللغة واحدة : غرنبيس مكاتب في أكثر من 40 بلدا موزعة في أسيا و إفريقيا و الأمريكتين ، أما المركز الرئيسي فهو في أمستردام ، هولندا . تجتمع هذه المكاتب حول المبادئ و الأهداف و الأفكار المشتركة بالرغم من تركيز كل مكتب على المشاكل و الحلول المحلية المرتبطة بالإطار الذي يتواجد فيه . و يعود لكل مكتب مسؤولية إدارة شؤونه و حملاته و موظفيه .

الحلول الجذرية : تعترف غرينبيس بأن المشاكل التي تواجهها متعددو الأوجه و الأسباب ، و بالتالي من الضروري التصدي لها بحلول جذرية ، لذلك تعتمد غرينبيس على البحث العلمي بالاضافة الى الحوار الهادئ للوصول الى مصالح مشتركة مع صانعي القرار . كما تعتمد على التحرك المطلبي العلني و الصاخب ، و المواجهة السلمية لكسر حاجز الصمت و عدم الاكثرات تجاه المواضيع البيئية الجوهرية .

و من أقدم الشعارات التي اتخذتها لتخلص بها عملها ، تلك الكلمات الماثورة المقتبسة عن الزعيم الهندي الأحمر سياتل، و هي " **عند اقتلاع أخر شجرة و تسمم أخر نهر و نفوق أخر سمكة ، ستكتشف أننا لا نستطيع أن نأكل المال...** " .

- **العالمية** :

التلوث لا يعرف حدوداً. فنحن مواطنون في هذا العالم ولا ننحاز لأي دولة معينة، وإنما نسعى لحلول عالمية للتهديدات البيئية.

الفرع الثاني: أهداف منظمة السلام الأخضر

تهدف منظمة السلام الأخضر إلى المعالجة المتكاملة لكل جوانب التلوث البيئي، وإلى الحفاظ على ماتبقى من البيئة سليما، ومن أهدافها الرئيسية:

- إنقاذ اجملتمع من التلوث الذي يحاصره.
- استقطاب أفراد اجملتمع للاهتمام بالبيئة وذلك من أجل خلق رأي بيئي ضاغط، يساعد في صنع قرارات تحمي البيئة واجملتمع.
- العمل على الدعوة للمشاركة الجماعية وتكامل الجهود الذاتية جملابهة أخطار التلوث الذي بدأ يدمر صحة اجملتمع.
- الدفع نحو إحداث ثورة في مجال إنتاج و استثمار الطاقة و ذلك من أجل مواجهة أكبر المخاطر المحدقة بكوكبنا و وجودنا .
- كشف و عرقلة الأساليب المدمرة و غير المستدامة لصيد الأسماك ، بالإضافة إلى السعي لإنشاء شبكة من المحميات البحرية حفاظا على متوطنا و سائر البحار و المحيطات .
- الحفاظ على الغابات القديمة و الدفاع عن النباتات و الحيوانات و الثقافات التي تعتاش منها .
- العمل من أجل عالم مشرق، و خال من التكنولوجيا النووية، سواء كانت من أجل الطاقة أو الحرب.

- البناء لمستقبل تغيب عنه السموم و ذلك من خلال توفير و تسويق بدائل أكثر أمانا من الكيميائيات المتوفرة حاليا.
- العمل من أجل ضمان استخدام أساليب زراعية مستدامة ، عبر رفض المواد المعدلة جينيا ، و حماية التنوع الطبيعي و تشجيع الزراعة الواعية مجتمعيا .

وتنظم غرينبيس الحملات البيئية في اجمالات الآتية:

ـــ الدفاع عن البحار والمحيطات حيث تنتقد الخيارات الإستراتيجية للدول ومن أهم تلك المواقف المنتقدة والمنددة بهذه السياسات تلك الموجهة للحكومة الفرنسية بمناسبة قيامها بالتجارب النووية في جزر المحيط الهادي التابعة لها ، فقد قامت منظمة السلام الأخضر سنة 1985 بالتوجه لهذه الجزر بعد إعلان السلطات عن ذلك، وتسبب موقفها الرافض لهذه التجارب في تفجير سفينتها التي تمتلكها المنظمة وقتل صحفي كان على متنها من طرف عسكريان فرنسيان ، مما أدى إلى فضيحة كبيرة للسلطات الفرنسية وإشهار سلبي لحكوماتها.

ـــ حماية الغابات.

ـــ معارضة التكنولوجيا النووية :يقول الدكتور محمد سامي عبد الحميد" :وحسبنا أن نشير إلى أن في طليعتها (جماعات الضغط) اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وجمعية السلام الأخضر التي تستهدف بنشاطها حماية البيئة عموما ومكافحة التجارب النووية على وجه الخصوص".

ـــ إيقاف التغير المناخي :وصرح "ويندل تريو"مدير سياسة المناخ في منظمة السلام الأخضر جرينبيس :"إن اجتماع كانكون [1]، وفر لنظام حماية المناخ قوة دافعة لكنه لم يبلغنا مبتغانا بعد والعالم يحتاج أن يحقق الاجتماع القادم بجنوب إفريقيا التوقيع على اتفاق دولي يساعد في بناء اقتصاد صديق للبيئة ويحاسب الملوثين ."كما علق أيضا " :أن

[1] انعقد مؤتمر الأطراف السادس عشر لأطراف بروتوكول كيوتو في مدينة كانكون بالمكسيك في الفترة من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 وذلك بمشاركة ممثلي 194 دولة طرف في الإتفاقية الإطارية وقد تلخص جدول أعمال المؤتمر في مناقشة إبرام صك دولي يلي بروتكول كيوتو بعد نهايته في 2012

محادثات "كانكون " ربما تكون قد نجحت في انقاذ عملية التفاوض على حماية المناخ من الإنهيار التام بعد كوبنهاغن ولكنها لم تنقذ المناخ".

-معارضة استعمال الملوثات.

ـــ تشجيع التجارة المستدامة.

-معارضة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل .حيث تقود منظمة السلام الأخضر حملاتها لوقف التدهور البيئي منذ العام 1971 عندما أبحر مجموعة من المتطوعين والصحافيين إلى شبه جزيرة أمشتيكا (شمال ألاسكا) وهي إحدى أكثر المناطق عرضة للزلازل في العالم حيث كانت حكومة الولايات المتحدة تجري تجارب نووية انتهت في العام نفسه، وتم إعلان الجزيرة لاحقا محمية للطيور.

المبحث الثاني :

مراحل تدخل منظمة السلام الأخضر و انجازاتها.

يمر تدخل منظمة السلام الأخضر أثناء قيامها بمهمة الدفاع عن البيئة وحمايتها من مختلف الإعتداءات، التي قد تتعرض لها، والتصدي لسلوكات المخالفين عبر خطوات ومراحل تختلف حسب الظروف المتاحة ، كما أنه لا أحد يمكنه أن ينكر ماحققته منظمة السلام الأخضر في جميع الميادين التي ينصب عليها نشاطها، حيث تتجلى بوضوح بصمات المنظمة لجميع الناس على أرض الواقع وفي الميدان، و في اجمالل القانوني فإنجازات المنظمة القانونية لا تقل أهمية عن غيرها من الإنجازات الأخرى.

المطلب الأول :

مراحل تدخل منظمة السلام الأخضر .

تمارس المنظمة غير الحكومية الدولية غرينبيس " منظمة السلام الأخضر "" مهامها لتحقيق نجاحات أكبر عبر خطوات و هي تختلف عن ما هو في الظروف العادية و الظروف الاستعجالية .

الفرع الأول: التدخل في الظروف العادية .

عندما تكون الظروف مناسبة فإن غرينبيس تتخذ مجموعة من الإجراءات حيث يكون للمنظمة عدة خيارات من بينها.

أولا : التحقيق

التأكد من الأضرار البيئية، ويتمثل في إدراك وجود موقف غير مرغوب فيه بالبيئة والاحساس بضرورة إحداث تغيرات لتصحيح الأوضاع، ومن ثم تحسين الموقف.

ثانيا: البحث

فهم الأضرار وسبل تجاوزها، ويتم ذلك بتجميع البيانات والمعلومات عن المشكلة أو الموقف بحيث يمكن من خلال هذه المعلومات تحديد المشكلة تحديدا دقيقا، تحديد الفئات التي تتأثر بالمشكلة، والأضرار التي لحقت بكل فئة واختيار الوسائل الممكنة لحل المشكلة من بين الوسائل المتاحة،و تحديد الجهات التي تملك إحداث التغيير والمساهمة في حل المشكلة، وترتيب المواضيع والقضايا حسب الأولوية. [1]

ثالثا: الاقتراح

اقتراح بدائل تربوية وتشريعية وتقنية ، وبحث المقترحات المعروضة للتوصل إلى أفضلها مع ترتيبها حسب الأولوية .وتستعمل وسائل النشر والإعلام المختلفة من رسائل وكتب ومجلات ومنشورات وندوات ومؤتمرات بغية الوصول إلى الهدف الذي تعينه.

رابعا: التشاور

أي الاتصال بالمسؤولين و أصحاب القرار الافتراضيين لتدبير شؤون البيئة، و ترشيد استعمال الموارد الطبيعية. حيث تستخدم المنظمة خبراتها وتسدي نصائحها

[1] شعشوع قويدر . .دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي.أطروحة دكتوره.جامعة تلمسان 2014. ص 322.

الفنية وتقوم بإعمال معارفها ومعلوماتها للوصول إلى الإقناع والاقتناع الذي يحقق مطلبها وتوجيه الرأي العام بنشر أفكارها.

خامسا: المتابعة والتقييم

تسهر المنظمة على متابعة تنفيذ البرامج والمخططات البيئية، و توصيات المؤتمرات، وتقييم ما تم إنجازه لاستكمال أي جهد مطلوب ولمعرفة ما تحقق من الأهداف.

سادسا: الضغط

وتتخذ في سبيل ذلك كل أسباب الضغط على الحكومات وعلى المنظمات الحكومية مما يؤدي إلى تغيير السياسات أو تعديلها ومن الأساليب المستعملة، المظاهرات والاحتجاجات والتنديد بالممارسات السلبية الضارة بالبيئة.

سابعا: فرض احترام النصوص و التشريعات و مقاضاة المتورطين

في إلحاق الضرر بالبيئة و رفع السرية عن بعض التجاوزات الصادرة من الذين يلحقون ضررا بالبيئة .

ثامنا: المواجهة

أحيانا لإثارة الاهتمام و لإرغام المسؤولين على معالجة القضايا البيئية ، في الوقت المناسب قبل استفحال الظاهرة محل الاهتمام، واستحالة معالجتها.

الفرع الثاني: تدخل المنظمة في الحالات الاستعجالية

تفرض هذه الحالة إتباع خطوات محددة، تتصف بالسرعة والتحرك الفوري، ومن بين الخطوات المتبعة في الحالات الإستعجالية، ما يلي :

أولا : لفت الانتباه

تبادر منظمة السلام الأخضر إلى لفت الأنظار ، والتحذير من وجود مخاطر بيئية في هذه البقعة من العالم أو تلك، وتدق عندها أجراس الخطر، من أجل أن تعي بقية الأجهزة والمؤسسات الدولية مسؤولياتها وتتخذ ماتراه مناسبا من تدابير لمواجهة الموقف. ولا

يمكن النجاح في هذا العمل إلا إذا توفرت لها مهارات خاصة مثل القدرة على الاتصال الناجح والاحتكاك بالجماهير، والقدرة على الاقناع وعلى التفاعل وعلى التفاوض، وعلى الضغط وعلى إثارة رغبتهم واهتمامهم في الإسهام في العمل العام.

ثانيا : الانذار المبكر[1]

تهدف منظمة السلام الأخضر في مجال الاستعداد لحالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها من وراء العمل في بعض اجمالات كالإنذار المبكر إلى ضمان استجابة دولية وفعالة وموحدة لحالات الطوارئ، وضمان السرعة والكفاءة في تعبئة وتنسيق الاستجابة الدولية المتعلقة بالبيئة من الكوارث وحالات الطوارئ.

ثالثا : الإعلام .

إشعار الجمهور بالأخطار الحالية و المتوقعة. وتعبئة الجمهور وكل المؤثرين لكسب تأييد الرأي العام عن طريق وسائل الاتصال المختلفة المتاحة لنشر المعلومات حول المشكلة، كما كان لهذه المنظمات دور رائد في ممارسة الضغوط على الحكومات لحملها على التحرك في اجمالات البيئية المختلفة.

المطلب الثاني: انجازات منظمة السلام الأخضر

بعد ثلاثين عاما على ولادتها أصبحت هذه المنظمة تضم مليونين و 600 الف عضو من حوالى 100 دولة ، وتدير 39 مكتبا محليا ، وتبلغ عائداتها من التبرعات 143 مليون يورو .

[1] A travers l'alerte, d'un point de vue préventif, les ONG peuvent dévoiler les atteintes à
L'environnement ou dénoncer les risques de dommages écologiques telle la disparition
d'une espèce sauvage menacée d'extinction, des risques industriels sur l'environnement ou
les effets périlleux de l'usage de certains polluants dans le quotidien des populations.

N'ZAOU Aubin fred,La place des ONG en droit international de l'environnement-Http://www.le gavox.fr/blog/n-zaou-aubin- fred /-7.846.Htm, Le 28/02/2012.

وتعد «السلام الأخضر» اليوم أشهر المنظمات المدافعة عن البيئة في العالم، ويعتبرها البعض الضمير البيئي الدولي وأكثر المنظمات المدافعة عن البيئة حظا من التغطية الإعلامية ، حيث تبث الفزع في قلوب المجموعات الصناعية الكبرى الملوثة للبيئة ، وتقض مضاجع الحكومات الصناعية .

والمصدر الرئيسي لعائدات «السلام الأخضر» التي تشن حملاتها في كافة أصقاع المعمورة هو أعضاؤها، وهم إفراد مستقلون عن الصناعة والسياسة، يتركز معظمهم في ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا . إلا أن المنظمة تشير حاليا إلى توسعها لتشمل دولاً نامية في أميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا. لكنها تعترف بضعف نشاطاتها في إفريقيا حيث لا يوجد لها سوى مكتب واحد في تونس .

حيث أن المنظمة قد ساهمت في تغييرات بيئية ايجابية سواء على أرض الواقع (الفرع الأول)أو في المجالات القانونية (الفرع الثاني)

الفرع الأول : الانجازات العملية لمنظمة السلام الأخضر

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أشهر المنظمات التي تجسدت جهودها على أرض الواقع، وتتميز تدخلاتها بالفاعلية، فهي تتكيف مع جميع المواقف وتختار الوسائل المناسبة في معالجة كل قضية، ولو كلفها ذلك المغامرة والمخاطرة بحياة أعضائها، وعادة ما تكون قريبة جدا من المناطق التي تكون مهددة بخطر التلوث، فتستعمل وسائل الاحتجاج غير المباشر حيث يتوجه أعضاؤها إلى مكان النشاط الذي يشكل خطرا في رأي المنظمة، وبدون استعمال القوة يسعون إلى منع ذلك النشاط .

كانت لمنظمة السلام الأخضر سفينة "رينبو واوريوز"، و قد أغرقتها الاستخبارات الفرنسية عام 1985 في محاولة لإحباط الاحتجاج ضد التجارب النووية الفرنسية في

المحيط الهادي، حيث جرى تفجيرها في ميناء أوكلاند بنيوزيلندا في 10 يوليو 1985 وقتل شخص واحد ممن كانوا على متنها وهو المصور البرتغالي فرنادنو بيريرو . وأعلن مسؤولوا الحكومة الفرنسية مسؤوليتهم عن إغراق السفينة مما أدى إلى استقالة وزير الدفاع.

وفي 16 يونيو 1997، أعلن ثلاثة في منظمة السلام الأخضر دولة جديدة على جزيرة روكول في المحيط الأطلسي باسم دولة أرض الأمواج الجديدة، ورفضوا إدعاءات بريطانيا بالسيادة على الجزيرة الصخرية الصغيرة التي تبعد 4,600كم سواحل اسكتلندا.

في 2000 ، ألغت تركيا أخيرا مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية الأولى في أكيو كجزء من مشروع أوسع نطاقا يقضي ببناء 10 مفاعلات نووية بحلول العام 2020، و جدير بالذكر أن هذا القرار الذي صدر في شهر يوليو من العام 2000 جاء بعد مرور ثماني سنوات من بدء الحملات التي أطلقتها غرينبيس و منظمات أخرى بهذا الخصوص، أما السوق الوحيدة المتبقية لمختلف الشركات النووية الرئيسية في الغرب ، فهي الصين .

في 2001 ، كان لحملات الضغط التي أطلقتها غرينبيس ، فضلا عن البعثات السابقة الى المحيط المتجمد الجنوبي و المحيط الأطلسي بهدف تسليط الضوء على السفن التي تتسجل تحت علم أجنبي للتهرب من التشريعات الحكومية (أو سفن " القراصنة ") دور فاعل في اعتماد " حطة عمل دولية " تهدف الى محاربة ممارسات الصيد غير مشروعة في المياه الدولية .

4 نوفمبر 2004 ، أقرت شركة بايرفي الهند أمام منظمة غرينبيس بأنها قد أوقفت كامل مشروعها حول المحاصيل المعدلة جينيا ، و جاء هذا الإقرار في رسالة بعث بها ألوك فيبرادهان ، رئيس قسم الاتصالات التابع لشركة باير ، و تجدر الاشارة الى أن هذا الاعلان صدر في أعقاب تحركات سابقة قامت بها المنظمة خارج المقر الرئيسي لشركة باير في مومباي .

7 مارس 2007 أعلنت الحكومية النيوزلندية إلغاء مقترح حرق الفهم لتوليد الطاقة ، نشطاء محليون و من غرينبيس قدموا أربع سنوات من النضال الذي تضمن احتلال مدته تسعة أيام ، تحديات مع المحكمة العليا ، مسيرات احتجاج ، اجتماعات العامة .

30كانون الأول 2014 [1]:عرض نشطاء منظمة السلام الأخضر/غرينبيس عبارة "تحرّك من أجل المناخ...استخدم الطاقة الشمسية!" على قلعة "واينا بيتشو" التراثية لتسجيل البداية لنهاية اعتماد الفحم والاقتصادات التي يحركها النفط.

وبينما تنطلق قمة الأمم المتحدة للمناخ في ليما، طالبت غرينبيس صناع القرار الذين سيحضرون الدورة الـــ20 لمؤتمر الأطراف (COP 20) تبني مسار جديد يقوم على الطاقة المتجددة كيّ تصل نسبة استخدامها حتى 100٪ بحلول العام 2050. ولإيصال هذه الرسالة الى العالم، تسلّقت مجموعة مؤلفة من سبعة نشطاء قادمين من دول عدّة، البرازيل والأرجنتين وتشيلي واسبانيا والنمسا وألمانيا، على ارتفاع ثلاثة آلاف قدم طول الدرب المؤدي الى ماتشو بيتشو، في ساعات الصباح الأولى وتحت أحوال الطقس الغائم، وهناك عرضوا الرسالة بستة لغات مختلفة. وبالمناسبة، أشارت مسؤولة السلام الأخضر في العالم العربي صفاء الجيوسي، ان على صاحبي القرار اتخاذ اجراءات صارمة لضرورة تبني الطاقة المتجددة على المستوى الوطني، وان على الأعضاء المشاركين من الوطن العربي ان يقدموا التزامهم خلال المؤتمر، "بحيث ان منطقتنا هي الأكثر تأثراً بتبعات التغير المناخي."

ويشار الى ان قمة المناخ تجمع وزراء من 194 دولة في العالم لحضور المؤتمر السنوي للأطراف، وخلاله سيتفاوضون لمدة 12 يوماً حول مسودة نص ملزم قانوناً الذي سيصبح بروتوكول باريس في العام المقبل. وستوفر لنا هذه القمة في وقت مبكر نظرة ثاقبة إلى ما يمكن ان نتوقعه من الاتفاق فيما يتعلق بالخطة الطويلة الأمد للتخلص التدريجي من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري والوقود الأحفوري،

[1] http://www.greenpeacearabic.org/

وعن معدل انتشار الطاقة المتجددة، وموضوع الدعم المالي والتكنولوجي للدول الأقل تطوراً.

الفرع الثاني: الانجازات القانونية لمنظمة السلام الأخضر

أصبحت منظمة السلام الأخضر تساهم بشكل فعلي ومباشر في إرساء قواعد القانون الدولي البيئي بإسهاماتها المختلفة، وفي تأثيراتها على تنقيح وسد الثغرات القانونية والإجرائية وكذلك على مستوى إثراء القواعد الموضوعية السائدة، فهي اليوم تلعب دورها في تغيير النظرة السائدة للقواعد الدولية، بتطويرها وإعادة صياغتها من جديد شاركت منظمة السلام الأخضر الدولية في حلقة التدريب العملية التابعة لاتفاقية ستوكهولم ، و المعنية بالمسؤولية و الجبر التعويضي بالأكاديمية الدبلوماسية في 2002، و قد عقدت هذه الحلقة استجابة لطلب من مؤتمر المفوضين في قراره الرابع الذي طلب الى الأمانة أن تنظم مع دولة واحدة أو أكثر حلقة عمل تتناول المسؤولية و الجبر في اطار اتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة و المسائل ذات الصلة في موعد أقصاه 2002 .

وكان لمنظمة السلام الأخضر دور بارز ضمن الفريق العامل المفتوح العضوية للخبراء القانونيين والتقنيين المخصص للمسؤولية والجبر التعويضي في سياق المادة 27 من القسم الرابع إلى القسم الحادي عشر من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية[1] ، حيث قدمت المنظمة ردود ا في صورة اقتراحات للنص التشغيلي فيما يخص توجيه مسار المسؤولية ودور طرف الإستراد ، وطرف التصدير، ومعيار المسؤولية .ومن المقترحات التي تقدمت بها منظمة السلام الأخضر ما تضمنته

المادة 49 كالآتي:

المادة : 49مسؤولية الدولة" لا يؤثر البروتوكول في حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة بموجب قواعد القانون الدولي العام بصدد مسؤولية الدولة .مسؤولية الدولة عن

[1] شعشوع قويدر ، المرجع السابق ، 327 .

الأفعال التي لا يحضرها القانون الدولي بما في ذلك الحالات التي تكون فيها دولة طرف ممتثلة امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب البروتوكول.

الاقتراح الأول (01) المسؤولية الأولى على الدولة.

الاقتراح الثاني (02) المسؤولية المنبثقة على الدولة بالإضافة إلى المسؤولية الأولى الواقعة على عاتق القائم بالتشغيل.

الاقتراح الثالث (03) لا توجد مسؤولية على الدولة.

المادة05 : المسؤولية المبنية على الخط إ :المسؤولية المطلقة، حق الرجوع، حدود المسؤولية، التأمين والضمانات المالية الأخرى.

تأسيس الصندوق (امكانية تطبيق الصندوق ، دفع التعويض و المعالجة ، الحدود الزمنية ، الولاية ، هيئات الصندوق ، تسوية النزاعات)

و كان للمنظمة دور بارز و فعال إلى جانب بعض المنظمات غير الحكومية [1] في التحضير و التفاوض و الاقتراح في الاتفاقية الإطارية و بروتوكول كيوتو لحماية المناخ .

تعتبر المسؤولية الدولية وما يلحق بها من تعويض عن الأضرار من أهم مواضيع القانون الدولي التي تثير حساسية كبيرة وجدلا حادا في الأسس التي تقوم عليها، ومن خلال الاقتراحات المقدمة تتضح الحلول العملية الفعالة التي تقترح تطبيق المسؤولية المطلقة نظرا لصعوبة ربط النتيجة بالفعل أو السلوك، وكذلك الأشخاص الذين تقوم في حقهم المسؤولية، وكيفية الحصول على الأموال الكافية للتعويض أو التأمين لذا نلاحظ أن خيارات منظمة السلام الأخضر قد راعت كل هذه الجوانب، وتميزت بالدقة والتحديد.

و هذا الصندوق يعكس الجانب التضامني بين الدول و الهيأت ، و المسؤوليات المتفاوتة حسب قدرة كل دولة و مشاركتها في النشاط الصناعي و التجاري .

[1] من بين تلك المنظمات غير الحكومية البيئية شبكة عمل المناخ(can) و تتشكل من ائتلاف من المنظمات غير الحكومسة كالصندوق العالمي للحياة البرية (wwf) ، (world wildlife fond) و منظمة (sierra club) و منظمة (ozone action) ، و منظمة (world watch institute)

من خلال استعراض جهود منظمات الخضر يتبين مدى التوفيق بين الجانب النظري في صياغة القواعد ، و بين الجانب التطبيقي المتمثل في العمل الميداني المستمر و المتواصل للحركة و هذه الأدوار المتكاملة توفر حماية فعالة للبيئة من شأنها تحسين و تنمية أوضاع الأفراد .

الخاتمة

خـــــــــــــــــــــــــــــاتمة

أفرزت التطورات التي عرفها التنظيم المعاصر ظهور منظمات دولية غير حكومية ، تنشط في مجالات عديدة في الواقع الدولي ، و رغم أن هذه المنظمات لم يتم الاعتراف الرسمي بها إلا في القرن العشرين من طرف الأمم المتحدة سنة 1945 ، إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها على الساحة الدولية في جميع الميادين ، و خاصة ما تعلق منها بحماية حقوق الإنسان .

ان المنظمات غير الحكومية باعتبارها المجال الحر و التطوعي ، القائم على روح التعاون ، يعتبر ضمانة أساسية لحماية حق الإنسان في بيئة نظيفة و صحية و ضمان تمتع الأفراد بها و مواجهة جميع الانتهاكات و الممارسات التي قد تحول دون ذلك ، و يتأتى هذا الدور الفعال الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة ، انطلاقا من أليات عملها الميدانية المتكاملة و المنسجمة ، و التي تقوم على توعية و تحسيس الأفراد بأهمية المحافظة عليها و بالتالي ضمان تجندهم للدفاع عنها و حمايتها من أي انتهاك، و أدائهم للدور الرقابي في متابعة مدى التزام الأنظمة السياسية داخليا و دوليا باحترام حماية البيئة و تكريس ذلك على مستوى النصوص القانونية .

و اكتسبت المنظمات غير الحكومية من خلال جهودها و نشاطاتها الميدانية، في النهوض بحماية و ترقية البيئة ، شهرة و نفوذ كبيرين على الساحة الدولية ، حيث أصبحت تحظى باهتمام كبير من جانب الدول و المنظمات الدولية الحكومية من أجل الاستفادة من خبراتها ، فهذه المنظمات حلت محل الدول في عديد الميادين و أصبح بإمكانها تحقيق الحماية الأزمة للأفراد ، التي تعجز الدول في كثير من الأحيان على توفيرها .

و ساعد هذه المنظمات على أداء مهمتها في مجال حماية البيئة الاعتراف الدولي بها، من جانب الدول و المنظمات الحكومية ، إضافة إلى التوجه الدولي نحو خلق ضماناتو آليات فعالة لحماية البيئة ، و بالتالي وجدت المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها أمام وضع يسمح لها بأداء دور فعال في حماية البيئة ، و ذلك من خلال استراتجيات مختلفة و الأجهزة المكونة لها ،و الخبرة المهنية التي يتميز بها

أعضاؤها . كما أصبح لهذه المنظمات استراتجياتها الخاصة في الدفاع عن القضايا البيئة ، سواء في وقت السلم أو أثناء النزاعات المسلحة الدولية ، و ذلك من خلال مراقبتها و توثيقها لانتهاكات الواقعة على البيئة ، و من خلال الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها على المسئولين ، و كذا الرأي العام العالمي و المحلي ، و العمل على أن تقوم التشريعات الوطنية بوضع الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة و جعلها مطبقة و محترمة في جميع الحالات من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات .

و تعتبر المنظمات غير الحكومية أداة فعالة في الإدارة البيئية و الجهود الدولية للمحافظة على البيئة ، خاصة من خلال الأدوار التي تقوم بها في إطار منظمة الأمم المتحدة ، على غرار حضورها في معظم المؤتمرات الدولية حول البيئة انطلاقا من قمة الأرض و مساهمتها في اقتراح و إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ، عن طريق الأدوار التي تقوم بها في الكواليس و عملها على تقديم تصوراتها لما يجب أن يأخذ في الحسبان من طرف ممثلي الحكومات أثناء النقاشات العامة ، على الرغم من أن معظم المؤسسات الدولية لا تسمح لهذه المنظمات بالحضور إلا بصفتها مراقب فقط دون اي حقوق أخرى .

على أن عمل المنظمات غير الحكومية في سياق عمليات معينة و تفاعل مستمر ضمن بنية النظام البيئي العالمي ، أنتج استراتجيات عمل محددة و قابلة للتطبيق تلتزم بها الدول و المجتمع الدولي ككل في سياق مشاركة جميع الأطراف المعنية ، حيث تجد القوى العظمى و القوية نفسها معنية و الهامشية نفسها معنية بهذه الاستراتجيات على اعتبار أنها تنشد التغيير من أجل إرساء قواعد جديدة و من أجل بقاء الإنسانية و سلامة صحتها و حياتها فوق كوكب الأرض .

و ليس هناك ما يدعو للشك أن مساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة و نشر الوعي البيئي يحتاج إلى تنسيق الجهود بين المنظمات غير حكومية المهتمة بالبيئة و الجهود الحكومية سواء داخليا من خلال دورات خاصة بالتوعية البيئية في المدارس و الجامعات بحيث تحتهم على الاهتمام بشكل أكبر بالبيئة و الحفاظ عليها ، فضلا عن إشراك المواطن في الشارع و تحسيسه بالمسألة البيئية

لإكسابه الخبرة و الوعي اللازمين من خلال ندوات ترسيخ الوعي البيئي لدى الجماهير ،و إشراك وسائل الإعلام المختلفة في ذلك ، ناهيك عن مشاركتها في دعم و تأثير المؤتمرات الدولية و المشاركة في الأعمال التحضيرية ، و إعداد الاتفاقيات المتعلقة بمسائل البيئية ذات الطابع الدولي المشترك ، و الضغط على الدول من أجل المشاركة في الإعداد و الانضمام إليها .

و رغم كل الانجازات التي تحققها المنظمات الدولية غير الحكومية خلال العقود الأخيرة فإنها في المقابل تتعرض و باستمرار أثناء قيامها بعملها لمشاكل عديدة تقلل من أهمية الدور الذي تقوم به ، و تتمثل هذه المشاكل أساسا في عراقيل التشريعات ،و إشهار مبدأ السيادة ، حيث تعمل المنظمات المختلفة في ظل تشريعات تصنعها السلطة التشريعية أو أي سلطة مكلفة بالتشريع ، فتصبح بالنسبة لهذه المنظمات واجبة الأداء و التنفيذ ، و لا يجوز أن تخرج هذه المنظمات عليها ، و رغم أن هذه التشريعات ترتب حقوقا و واجبات للأفراد و الهيئات ، إلا أنها من جانب أخر تشكل إطارا يقيد كثيرا من السلطات داخل المنظمات، و هذه التشريعات تشكل تأثيرا على التنظيمات و على أسلوبها في أداء أعمالها لتحقيق أهدافها.

كما نجد أنه كثيرا ما تلجأ الدول إلى إشهار مبدأ السيادة في وجه المنظمات غير الحكومية عموما ، اذ أنها تعتبر نشاط المنظمات غير الحكومية و المواقف التي تتخذها ضدها تدخلا في شؤونها ، لأن الدول لم تتقبل فكرة التدخل حتى لأسباب إنسانية حيث مازال هذا المبدأ منبوذا شرعا .

كما تعتبر مشاكل التموين من المشاكل التي تعترض عمل المنظمات غير الحكومية ، حيث يعتبر المال عنصرا هاما في استمرار حياة المنظمات ، و تجسيد برامجها على أرض الواقع و تسيير إدارتها ، و بما أنها هيئات طوعية لا ربحية فان مصادر تمويلها تعتمد على جهات أجنبية كالدول و الهيئات الحكومية ، مما يخلق صعوبة في تحصيل الأموال ،و بما أن هذه التمويلات غير محددة و غير منتظمة مما يخلق أيضا صعوبات في ضبط الميزانية و تسييرها .

إن المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة أصبحت حقيقة في مجتمع الدولي ، و أصبحت تملك من الإمكانيات و القدرات ما يمكنها من تحقيق مصالح الأفراد و الدفاع عنها ، و بالتالي أصبحت واحدة من أهم الضمانات في المجتمع الدولي المعاصر التي لا يمكن الاستغناء عنها ، أو التقليل من مدى فاعلية دورها في تكريس حقوق الأفراد و حماية مصالحهم .

وفي كل الأحوال ساهمت المنظمات غير الحكومية اسهاما مباشرا وفعالا في إنشاء القواعد والمعاييرالبيئية وتطويرها وتعزيزها وتنفيذها، ولعبت في كل هذا دور المراقب الأمين.

وقد تم الاعتراف للجمعيات البيئية بحق اللجوء إلى العدالة في أغلب بلدان العالم باستثناء البعض منها ولاشك أن الإلتجاء إلى القضاء يتوقف على شرط المصلحة الشخصية لقبول الدعوى التي يصعب إثباتها وفقا للقواعد العامة .و رغم ذلك استطاعت الجمعيات أن تحقق نجاحات معتبرة في دعاوى الإلغاء التي رفعتها أمام القضاء الإداري ضد القرارات الإدارية المؤثرة على البيئة والأفراد دفاعا عن المصالح المشتركة .وتفرض تواجدها في المحافل الدولية بالضغط على الدول والحكومات لاتخاذ موقف معين، وتصيغ بعض بنود المعاهدات ، وتسهر على متابعة تنفيذها.

وثمة منظمات كثيرا ما تعرضت للخطر بفعل مواقفها، بل في بعض الأحيان يلقى مناضلوها حتفهم في الميدان بسبب مواقفهم الإنسانية كما حدث مع منظمة السلام الأخضر عندما أغرقت سفينتها وقتل عنصرين من عناصرها.

لهذه الأسباب اخترنا منظمة السلام الأخضر كنموذج تطبيقي وتناولنا جهودها الفردية بالدراسة والتحليل لنقف على ما أنجزته من أعمال قانونية متمثلة في صياغة العديد من بنود المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالحماية الدولية للبيئة، وإرساء قواعد المسؤولية الدولية والتعويض عن الأضرار التي تلحق الضحايا من الدول والأفراد .ومن خلال هذه الدراسة نبرز أهم النتائج المتوصل إليها:

ــ تطورت المنظمات غير الحكومية مع التطور الذي عرفه التنظيم الدولي، وقواعد القانون الدولي العام من جميع النواحي :ظهور مصطلحات حديثة تطلق على المنظمات غير الحكومية مسايرة للتغير الذي طرأ على مركزها ووزنها في الحياة المحلية والدولية وكذلك الأدوار الجديدة التي تقوم بها هذه المنظمة ، وأصبحت تمارس حركات الضغط والدعوة والمناصرة (منظمات التغيير) التي تعمل للتأثير على القرارات أو السياسات العامة والرقابة على الحكومات، و تغيير اهتمامات الرأي العام.

ــ مهما اكتسبت المنظمات غير الحكومية الصفة الدولية فإن الحقيقة المتفق عليها أن كل هذه المنظمات نشأت في ظل القانون الداخلي للدول، وتختلف التشريعات الوطنية من بلد لآخر بشأنها ، فقد تتضمن بعض الدساتير نصوصا وأحكاما تسمح بإنشاء مثل هذه الجمعيات، و يعتبر ذلك ضمانا دستوريا حقيقيا لحماية حق التجمع، وتعبيرا عن رغبة الدولة في إشراك المواطن في الشؤون الهامة، وتكريس مبادئ الديمقراطية.

ــ اتساع نشاط المنظمات غير الحكومية ليشمل جميع اجمالات وتنوع الأساليب المستخدمة وقد تبين أن هذه المنظمات تنشط بطبيعتها في مستويات عدة وبوسائل مختلفة، وتؤدي أدوار مكملة لدور الدولة في مجال البيئة والتنمية إستنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة الذي وضع اللبنة الأولى كأساس قانوني لعمل المنظمات غير الحكومية والاعتراف بتواجدها، وجاءت معظم المواثيق الدولية تحمل بين نصوصها اعترافات ضمنية أو صريحة بتقبلها وإشراكها في القرارات المصيرية.

ــ شكلت المؤتمرات الأممية مرحلة متميزة لتأطير البيئة تأطيرا علميا وقانونيا شمل كل الجوانب مثل مؤتمر استكهولم، مؤتمر نيروبي، مؤتمر ريو دي جانيرو، مؤتمر جوهانزبورغ، مؤتمر كوبن هاجن وكذلك الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الميثاق العالمي للطبيعة، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبعض الاتفاقيات الإقليمية .مع أسبقية وأهمية القانون الدولي الإنساني في إرساء قواعد لحماية البيئة، والمؤتمرات الدولية في إيضاح معالمه.

ــ إن الاعتراف للنمنظمات غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية الوظيفية المحدودة يسهل على المنظمة القيام بمهامها كما يحدد التزاماتها وحقوقها بوضوح ويجعلها أهلا لتحمل المسؤولية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى يزيل تخوف الدول من مزاحمتها من طرف المنظمات غيرالحكومية ومنازعتها لها في هذه الصفة الجوهرية يعتبر النظام الأوروبي نموذجا متقدما في الإعتراف الفعلي والقانوني للمنظمات غير الحكومية التي وجدت البيئة المناسبة لتكوينها وممارسة نشاطاتها دون مضايقات تحد من استقلاليتها

ــ التأثير البارز للمنظمات غير الحكومية في جميع مراحل إبرام الاتفاقيات والمعاهدات بدء بحث الدول على الإنضمام إلى هذه المعاهدات، وتقديم الإقتراحات، وكذلك تشغيل الاتفاقيات بالمساعدة على التنفيذ بتقديم الدعم وتوفير الوسائل والآليات التي قد تضمن الإلتزام ببنود هذه الاتفاقيات.

ــ رغم أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة، فأوضاع البيئة تتجه نحو الأسوء، كما أن اعتماد الوسائل والبرامج المتاحة للدول المتقدمة لا يعني أنها تناسب الدول المتخلفة، فالمشكلة مشكلة غنى في الدول المتقدمة ومشكلة تخلف في الدول النامية

ــ إن ما حققته المنظمات غير الحكومية ميدانيا وعمليا لم يصاحبه تطور في وضعها القانوني بحيث لا زالت تتمتع فقط بالوضع الاستشاري المشروط بموافقة حكوماتها لدى الدول أو الهيئات الدولية .الحكومية وينظر إليها على ا نها مجرد جمعيات محلية أو وطني.

و يمكن الخروج ببعض التوصيات أو المقترحات و المتمثلة في:

ــ يجب على الدول التي مازالت تراودها بعض الشكوك والتخوفات من فسح اجمالال للمنظمات غير الحكومية وخاصة الدول النامية أن تهتم بالعمل الجمعوي والتطوعي، وأن تلين قوانينها وتغير من نظرتها الإقصائية والعدائية للمنظمات غير الحكومية وتشجع هذه المنظمات وترفع القيود التشريعية عنها

ــ ينبغي أن تتمتع المنظمات غير الحكومية ذات البعد العالمي بالشخصية الدولية القانونية حتى تصبح قادرة على القيام ببعض الوظائف التي مازالت حكرا على الدول، وأن تتمتع لدى هيئة الأمم المتحدة بوضع أكثر من استشاري بحيث يكون لها على الأقل حق التصويت وعلى الصعيد المحلي يجب أن تتمتع المنظمات البيئية بحق رفع الدعاوي القضائية ضد المخالفات البيئية والتقاضي أمام المحاكم الإدارية أو المدنية، وتجاوز فكرة المصلحة والصفة الضيقة وتكييفها مع طبيعة القانون البيئي المرن.

ــ يجب على المنظمات الموجودة في الشمال إشراك المنظمات الموجودة في دول الجنوب اشراكا فعليا يراعي الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية والقانونية لهذه الأقطار.

وبالنسبة للهيئات الدولية المانحة للأموال والمساعدات الفنية والتقنية أن لا يقوم تدعيمها وتمويلها للمنظمات البيئية على أهداف خلفية، وأن تكون مساعداتها خالصة لخدمة التنمية والبيئة.

ــ وعلى الدول والمنظمات غير الحكومية أن تكون لها الإرادة الصادقة والتعامل بجد مع المنظمات غير الحكومية في القضايا البيئية وبخاصة المصيرية منها.

وفي ختام هذه الدراسة يتضح لنا أن موضوع المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالقانون الدولي للبيئة و تطويره و على رأسها منظمة السلام الأخضر من الموضوعات الهامة التي تستحق الدراسة، وأن المحاولة التي قمنا بها هنا ليست كافية، فمازالت هناك الكثير من المسائل التي تستحق المناقشة والتحليل خاصة في ظل الدور المتنامي الذي تقوم فيه في مجال حماية البيئة ، وتزايد مخاطر التلوث بصورة مخيفة ومقلقة على مصير الإنسان ومحيطه، وقد يكون التفكير في إعداد وثيقة قانونية دولية في شأن المنظمات غير الحكومية تعترف لها بالتأسيس دون قيود، والتمتع بالشخصية القانونية الدولية، وكذا التوصل إلى اتفاقية عامة ملزمة لجميع الدول تعالج البيئة بمختلف جوانبها وفي جميع مجالاتها من أهم التدابير التي توفر الحماية اللازمة للبيئة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتـــــــــب

1-العشاوي صباح ،المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ،2010.

2- بشير شريف البرغوثي ، عصام محمد الغزاوي . المنظمات غير حكومية و حكم القانوني نحو قانون عالمي موحد، المكتبة الوطنية عمان، الاردن، 2007 ،

3-بوسلطان محمد. مبادئ القانون الدولي العام . الجزء 2.دار الغرب للنشر و التوزيع . الجزائر .

4- ريمون حداد. العلاقات الدولية .طبعة 01.دار الحقيقة . بيروت .2000

5- سعيد سيد قنديل ، آليات تعويض الأضرار البيئية ، دراسة في ضوء الأنظمة القانونية و الاتفاقيات الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 2004 ،

6-عبد الرزاق السنهوري.الوسيط في شرح القانون المدني.دار الاحياء الثراث العربي. مصر.بدون طبعة.1967

7-عمر سعد الله .قانون المجتمع الدولي المعاصر. طبعة 2ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2005.

8- فارس محمد عمران .السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر و دور الأمم المتحدة في حمايتها . المكتب الجامعي الحديث . طبعة 1 .2005.

9- مارسال مارل . سوسيولوجي العلاقات الدولية.ترجمة حسن نافعة .دار المستقبل العربي . الطبعة الأولى.سنة 1986.

10-وناس يحي .المجتمع المدني و حماية البيئة ، دار الغرب و النشر و التوزيع ، طبعة 1 ، 2003.

الرسائـــــل و المذكـــــرات

1-أخام مليكة . دور المنظمات غير الحكومية في ترقية حقوق الطفل، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق. جامعة البليدة 2008.

2- شعشوع قويدر .دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي.أطروحة دكتوره.جامعة تلمسان .2014 .

3-عميمر نعيمة . أطروحة الدكتوراه .ديمقراطية الأمم المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2007

4- فاطمة بوخاري . التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة المدية، 2011.

5-وسيلة شابو . دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر .2002.

6- ساسي نقاش ، الجمعية البيئية و دورها في حماية البيئة ، مذكرة ماجستير ،كلية الحقوق ، جامعة منتوري، قسنطينة 2000 .

المقـــــالات و البحـــــوث

-حمليل صالح . المنظمات غير الحكومية و مسألة حقوق الانسان ، مجلة الحقيقة ، العدد السابع ، ديسمبر 2005 جامعة أدرار.

النـــــــصوص التشريعيـــــــة

المادة 43 من دستور 28 نوفمبر 1996 ، منشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96ــ438، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996 ، ج.ر عدد 76 ، لسنة 1996 ، المتمم بالقانون رقم 02ــ03

المؤرخ في 10 أفريل 2002 ، ج.ر عدد 25 ، لسنة 2002 ، المعدل بموجب القانون رقم 08ــ19 ، المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 ، ج.ر عدد 63 ، لسنة2008 .

المادة 02 قانون رقم 12 – 06 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012، يتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية – العدد 02 بتاريخ الأحد 21 صفر 1433 – 15 يناير 2012.

المادة 96 و المادة 70 و المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة الصادرفي سان فرانسيسكو في يوم 26 حزيران / يونيه 1945.

المادة 03 فقرة 06 من القانون 03/10 المتعلق بقانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 بتاريخ 20 جويلية 2003 .

المحاضرات و المداخلات

محاضرات،د حمدوش رياض . المنظمات غير الخكومية . كلية الحقوق قسنطينة2015,

مراجع باللغة الاجنبية

Mohamed bedjaoui . droit international tome01 edition pedon .Paris .1991.p 69)

المواقع الالكترونية

./http://www.greenpeacearabic.org

انجازات منظمة السلام الأخضر

N'ZAOU Aubin fred,La place des ONG en droit international de l'environnement-

Http://www.le gavox.fr/blog/n-zaou-aubin- fred /-7.846.Htm, Le 28/02/2012

تدخل منظمة السلام الأخضر عن طريق الانذار المبكر في الحالات الطارئة .

http://ar.wikipedia.org/

منظمة السلام الأخضر .

برنامج الأمم المتحدة للبيئة WWW.UNEP.ORG/French>

الملاحق

الفهـــــــــرس

الصفحة

المقـــــــــــدمة 1

الفصل الأول: ظاهرة المنظمات غير حكومية..... 5

*المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير حكومية..... 7

المطلب الأول:مفهوم المنظمات الدولية غير حكومية..... 8

الفرع الأول: تعريف المنظمات الدولية غير حكومية و خصائصها..... 8

أولا: تعريف الفقهي و القانوني للمنظمات الدولية غير حكومية 8

ثانيا: خصائص المنظمات الدولية غير حكومية 11

الفرع الثاني : الإطار القانوني المنظمات الدولية غير حكومية..... 13

أولا: الطبيعة القانونية للمنظمات الدولية غير حكومية..... 13

ثانيا: الأساس القانوني للمنظمات الدولية غير حكومية..... 15

المطلب الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية مع أشخاص المجتمع الدولي و فيما بينها..... 16

الفرع الأول: علاقة المنظمات غير الحكومية مع أشخاص المجتمع الدولي.... 16

أولا: علاقة المنظمات غير الحكومية مع حكومات الدول 16

ثانيا: علاقة المنظمات غير الحكومية مع الهيئات الدولية ذات الصلة بالبيئة 17

الفرع الثاني: علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها 20

*المبحث الثاني: إستراتيجية عمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.... 21

المطلب الأول: آليات المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة 22

الفرع الأول: التوعية والحسيس الدولي بقضايا البيئة..... 22

أولا: التوعية الإعلامية..... 23

ثانيا : الاهتمام بالتربية البيئية 23

ثالثا : تنظيم الملتقيات والندوات التحسيسية..... 24
الفرع الثاني : فرض الضغوط من أجل حماية البيئة..... 25
أولا : تقصي الحقائق وكشفها للرأي العام..... 26
ثانيا : القيام بتنظيم حملات الاحتجاج الدولية..... 27
الفرع الثالث: الرقابة المسلطة على الهيئات الدولية..... 28
أولا: مراقبة مدى تطبيق الالتزامات الدولية..... 28
ثانيا: إسهامات في اتخاذ القرارات الوطنية المتعلقة بالبيئة..... 29
المطلب الثاني: مساهمة المنظمات غير الحكومية في إرساء و تطوير القانون الدولي البيئي..... 30
الفرع الأول: تطوير القانون الدولي البيئي في زمن السلم..... 30
أولا : المشاركة بشكل فعال في المفاوضات الدولية..... 31
ثانيا : مراقبة امتثال الدول و تنفيذ التزاماتها..... 31
ثالثا: الصياغة العديد من الاتفاقيات الدولية..... 31
الفرع الثاني: تطوير القانون الدولي البيئي في زمن الحرب..... 33
الفصل الثاني: دراسة منظمة السلام الأخضر كنموذج عن المنظمات غير الحكومية البيئية..... 35
*المبحث الأول: منظمة السلام الأخضر..... 37
المطلب الأول: مفهوم منظمة السلام الأخضر..... 39
الفرع الأول: نشأة منظمة السلام الأخضر و تعريفها..... 39
أولا: نشأة منظمة السلام الأخضر 39
ثانيا: تعريف بمنظمة السلام الأخضر 41
الفرع الثاني: ملحقات منظمة السلام الأخضر..... 42
أولا : منظمة الصليب الأخضر الدولية..... 42
ثانيا: جماعة الخط الأخضر في إقليم الخليج العربي..... 42

ثالثا : الجمعيات الوطنية..... 43
المطلب الثاني : مبادئ و أهداف منظمة السلام الأخضر..... 43
الفرع الأول : مبادئ المنظمة 44
الفرع الثاني : أهداف المنظمة 45
*المبحث الثاني : مراحل تدخل منظمة السلام الأخضر و انجازاتها 47
المطلب الأول : مراحل تدخل منظمة السلام الأخضر..... 47
الفرع الأول : التدخل في الظروف العادية 48
الفرع الثاني : التدخل في الحالات الاستعجالية 49
المطلب الثاني: انجازات منظمة السلام الأخضر 50
الفرع الأول : الانجازات العملية لمنظمة السلام الأخضر..... 52
الفرع الثاني : الانجازات القانونية لمنظمة السلام الأخضر 54
الخاتمة..... 56
قائمة المراجع..... 63
الملاحق..... 66
الفهرس..... 67